تحولات الإسلاميين في العمل الخيري

إعداد: إبراهيم الهضيبي
وحدة أبحاث القانون والمجتمع
سبتمبر ٢٠١٩

جدول المحتويات

١. توطئة ٣

١.١ أين ذهب الإسلاميون؟ ٣

٢.١ خطة ومعوقات البحث ٤

٢. الأساس: المدخل النظري والبدايات التاريخية ٦

١.٢ التأسيس الليبرالي والاعتبارات الحاكمة ٦

٢.٢ التنمية في دولة التحرر الوطني ٧

٣. التسعينات والألفية الجديدة: نمط جديد للعمل الخيري ٨

١.٣ زلازل وتوابع ٨

٢.٣ نيوليبرالية وتأسيس جديد ٩

٣.٣ التنمية بالإيمان ١٢

٤.٣ تجاذبات المسجد والجمعية ١٤

٤. يناير وتلاها: العمل الخيري في ظل الحكم العسكري ١٦

١.٤ ثورة ١٦

٢.٤ التنمية بمعايير أمنية ١٩

٥- ما بعد يوليو: استقرار الهياكل الجديدة؟ ٢٢

١.٥ ماذا حدث للإسلاميين؟ ٢٢

٢.٥ من التطوع إلى التبرع ٢٤

٣.٥ التنمية بالتبرعات وإشكالياتها ٢٥

٤.٥ الطريقة الصديقية ٢٧

٦- خاتمة ٢٩

١. توطئة

١.١ أين ذهب الإسلاميون؟

عصفت الثورة المصرية في ٢٠١١، والتقلبات السياسية التي أعقبتها، ببنية العمل الخيري المؤسسي التي كانت قائمة قبلها. فبعد أن كان مطلع الألفية الجديدة قد شهد اتساع "السوق (شبه) الحرة" للعمل الخيري وتنافس أطرافها على اجتذاب المتطوعين والأموال وتوظيفهما في عملية "التنمية"، أعاد النظام المتشكل في أعقاب يوليو ٢٠١٣ موضعة العمل الخيري ليصير أحد أهم مجالات ممارسة السلطة لمهام الحكم، فلم تعد علاقة الحكام بالمجال قاصرة على تنظيمه من الخارج (عن طريق القوانين المانحة لشرعية المؤسسات والمنظمة لسبل عملها) كما كان الحال في السابق، بل تجاوزت ذلك إلى إدارته والمشاركة فيه من الداخل على نحو قلص هامش "التنافسية" فيه، وأعاد تعريف مقاصده وأطرافه الرئيسة، وأضعف أثر الإرادة الأهلية في توجيهه.

لم يكن الإسلاميون بمنأى عن هذه التحولات. فقد كانوا خلال السنوات السابقة للثورة الطرف الأكثر إسهاما وتأثيرا في المجال، لا من خلال المؤسسات التابعة للإسلاميين التنظيميين أو القريبة منهم (سواء الأخوان المسلمون، أو الدعوة السلفية بالأسكندرية)، والقوى التقليدية في العمل الأهلي (على رأسها الجمعية الشرعية) فحسب، وإنما من خلال هيئات جديدة (أهمها مؤسسة رسالة ومؤسسة صناع الحياة) نشطت في العقد السابق للثورة وأدخلت للسوق الخيري طاقات بشرية ومالية وفكرية جديدة، وتداخلت أنشطتها مع ما كان قائما من المؤسسات قبلها فساهمت في إعادة تشكيل العمل في المجال برمته. ومع تقليص هامش التنافسية ضاق المجال عن الإسلاميين، فأقصي جلهم منه بالكلية (بأن صودرت مؤسساتهم أو أغلقت)، وضيق على بقيتهم بقيود قانونية وسياسية إضافية. توازى ذلك مع صعود نجم أطراف إسلامية أخرى لتتصدر العمل الخيري المؤسسي، جلها يرتبط بصور مختلفة بالأزهر (أو المؤسسة الدينية الرسمية بشكل عام)، الذي خرج من ترتيبات يوليو ٢٠١٣ . فيما يبدو . شريكا (أصغر) في الحكم، فنشط . كشركائه في الحكم . في "السوق الخيري" من خلال عدد من المؤسسات.

تدرس هذه الورقة تحولات الإسلاميين في مجال العمل الخيري، وتركز بالأساس على النشاط المنتظم في أطر قانونية، والذي يمثل مساحة تماس بين الإسلاميين والسلطة، وترجح الورقة ارتباط تحولات المؤسسات الخيرية الإسلامية بأربعة عوامل رئيسية، هي الإطار القانوني المنظم لعمل لكل مؤسسة، وموقع القائمين عليها من الصراع بين السلطة والإخوان، وحجم استنادها إلى التطوع في أعمالها، وطبيعة المنصات التي تنطلق منها الأعمال. فأما الإطار القانوني فعلى الرغم من أهمية القانون ٢٠١٧/٧٠ المنظم لعمل المؤسسات الأهلية، والذي فرض عليها مزيدا من القيود من حيث التأسيس والتمويل والحركة، فإنه ليس الإطار الوحيد لتنظيم العمل الخيري، إذ ثمة أطر أخرى درجات التقييد فيها أقل، أهمها القوانين المنشئة والمنظمة لعمل كل من صندوق تحيا مصر (التابع لرئاسة مجلس الوزراء، والمتمتع برعاية رئيس الجمهورية)، وبيت الزكاة والصدقات (الخاضع لإشراف شيخ الأزهر). وأما موقع القائمين على المؤسسات من الصراع بين السلطة والإخوان فقد ساعد حكم محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في سبتمبر ٢٠١٣ بحظر أنشطة الإخوان وقرار مجلس الوزراء المترتب عليه بتشكيل لجنة للتحفظ على الأموال، مع غياب المعايير الموضوعية لإدراج الأشخاص/المؤسسات في قوائم التحفظ، في التضييق على حلفاء الإخوان والمتعاطفين معهم، كما ساهم اقتراب القائمين على بعض المؤسسات من الحكام (أهمهم في هذا البحث الدكتور علي جمعة، مفتي الجمهورية السابق، وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر، والذي يرأس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير ويشارك في إدارة عدد من المؤسسات الأخرى) في تقليص القيود على مؤسساتهم عمليا، رغم خضوعها للقانون ٢٠١٧/٧٠ المشار إليه. وأما الاستناد إلى التطوع فقد فرض عزوف المتطوعين عن المشاركة في الأنشطة الخيرية (لأسباب سيأتي ذكرها) ومحاولة المؤسسات استبقائهم فضلا عن جذب متطوعين جدد تحديات مختلفة لمؤسسات مثل صناع الحياة ورسالة، ميزتها في استجابتها للظروف الجديدة عن المؤسسات الأقل اعتمادا على التطوع. وأما منصات العمل فثمة تسامح أوسع مع المؤسسات المرتبط عملها بمسجد معين (وهي أنشطة يغلب فيها الطابع "الخيري" على "التنموي") عن تلك المستقلة عن المساجد بالكلية، أو المرتبطة بشبكة أوسع من المساجد لأسباب سيأتي ذكرها كذلك.

وفي الجملة، يتكون مجال العمل الخيري المؤسسي المتشكل في أعقاب يوليو ٢٠١٣ من خمس فئات من المؤسسات، أولها "المؤسسات العملاقة" أو "النجوم"[١] التي يقوم عليها شركاء الحكم وتحصل على جل التمويل والمنح وتتولى مهمة إدارة وتوجيه المجال من الداخل، وأهمها في هذه الورقة صندوق تحيا مصر، وبيت الزكاة والصدقات، ومؤسسة مصر الخير وأخواتها (من المؤسسات التي يشارك الدكتور علي جمعة في إدارتها)، وهي مؤسسات تتسم بسمات ثلاث هي الاستناد إلى الموظفين لا المتطوعين، والتحرر (بدرجات متفاوتة ولأسباب مختلفة) من القوانين المقيدة، والتداخل مع دوائر السلطة. ثاني الفئات هي المؤسسات القائمة على توظيف الطاقات التطوعية في مجال التنمية، وأهمها مؤسستا

١ ترصد أماني قنديل استحواذ عدد محدود من المؤسسات، تسميها بالنجوم، على جل التمويل، ومن ثم تمكنها من النمو بحيث يتجاوز عدد موظفي كل منها ٧٠٠ شخص. انظر: أماني قنديل، الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر، ٣٢. تبني هذه الورقة على هذا الرصد فتذهب إلى ارتباطه بالمعايير السابق ذكرها. فالمؤسسات الكبرى هي تلك القريبة من السلطة السياسية، والتي تدير السلطة من خلالها المجال الأهلي المؤسسي برمته

صناع الحياة ورسالة، وغيرهما من المؤسسات التي لا يرتبط عملها بالمساجد وتستند مع ذلك إلى المتطوعين ذوي التوجهات/الدوافع الإسلامية، الأمر الذي يضطرها لمحاولة الموازنة بين ضغوط النظام المطالب دوما بإظهار الولاء، وضغوط المتطوعين الذين يغلب عليهم (بحكم الاقتراب من الثورة أو التنظيمات الإسلامية) التوجس - على أقل تقدير - من السلطة. وتمثل المؤسسات المحسوبة على الإخوان الفئة الثالثة من المؤسسات، وهي مؤسسات تراوحت مصائرها بين الإغلاق (حيث لم يكن لها أهمية كبيرة) والمصادرة مع إعادة التشغيل بمجالس إدارات مختلفة (كما هو الحال مع الجمعية الطبية الإسلامية، التي عين لها مجلس إدارة يرأسه الدكتور علي جمعة)، فيما تمثل المؤسسات المنطلقة من المساجد والمشتغلة بالأساس بأعمال «البر» التقليدية الفئة الرابعة، وهي مؤسسات تستند إلي نوع مغاير من التطوع عن الذي تقوم عليه المؤسسات سالفة الذكر (وسيأتي تفصيل ذلك)، ويختلط في عملها «الديني» بـ«الخيري»، ولا تمارس في الغالب أنشطة تنموية، ويقتصر نشاط أغلبها على مسجد واحد، وتسعى (في حالة وجود شبكة واسعة من المساجد، كما هو الحال مع الجمعية الشرعية) إلى تقليل التوجس الأمني تجاهها عن طريق التأكيد على استقلالية كل «فرع» لها. وأما آخر الأطراف فالمؤسسات الصغيرة، المتشكلة عن مبادرات ظهرت خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، وهي الفترة التي ارتفعت فيها القيود على العمل واتسع فيها مجال الحركة على نحو أنتج أعدادا هائلة من المبادرات ضمر معظمها مع تغير البيئة السياسية، وبقي البعض الآخر يحاول التعبير عن لحظة ٢٠١١-٢٠١٣ في سياق معاد لها، وهي تواجه بالتالي تحديات تتعلق بالموارد المالية والبشرية، إضافة للتحديات المتصلة بالقوانين المقيدة للنشاط.

٢.١ خطة ومعوقات البحث

تهدف هذه الورقة لتحديث فهم المجتمع والباحثين والقانونيين لكل من المجال الأهلي، والاتجاهات الإسلامية المعاصرة في مصر وتأثرها بمتغيرات الحكم، وذلك من خلال دراسة مجال العمل الخيري المؤسسي وتحولات البنية القانونية والبيئة السياسية الحاكمة له خلال العقدين الأخيرين، وتحليل دور الإسلاميين فيه وكيفية تعامل أطرافهم الرئيسية مع هذه المتغيرات وأثرها عليهم. وترتكز الورقة في سعيها هذا إلى ثلاثة أسس، أولها الأدبيات المتعلقة بالنشاط الخيري بشكل عام، والمصري بشكل خاص وتاريخه وطبيعة نشاط الإسلاميين فيه وتغيره، وكذا الأدبيات التي تناقش التحولات الاقتصادية والسياسية، وبالأخص صعود النيوليبرالية، وأثرها على مجال العمل الخيري من حيث علاقته بالدولة وطبيعة النشاط فيه. ثاني الأسس الدراسة المكتبية التي تشمل التنظيم القانوني والسياسي للمجال الخيري وغيرها من القوانين وأحكام المحاكم ذات الصلة، والدراسة المكتبية للمؤسسات العاملة في المجال الخيري وبالأخص الإسلامي منها، والتي تغطي مواقعها الإلكترونية وإصداراتها والمصادر الثانوية عنها. وأما ثالث الأسس فالدراسة الميدانية المتمثلة في عقد سلسلة من المقابلات والبؤر البحثية مع الأطراف الرئيسة ذات الصلة بموضوع البحث من العاملين والمتطوعين في المؤسسات، والباحثين الاقتصاديين والقانونيين ذوي الصلة.

عقدت الورش الثلاث التي نظمها الباحثون - التي شارك فيها مديرون ومتطوعون حاليون وسابقون في مؤسسات ذات أحجام أعمال مختلفة ونشطة في أماكن جغرافية متنوعة - في القاهرة في صيف ٢٠١٨. ولأسباب تتصل بالتقييدات الأمنية وصعوبة التواصل مع النشطاء في هذا المجال، لم تنظم ورش خاصة بحسب التوزيع الجغرافي، أو الخلفية الاجتماعية، أو الجنس، أو المرحلة العمرية، وهو ما حد من قدرة الورقة على اعتبار هذه العوامل المهمة بشكل كاف في التحليل، ودفع الباحثين للنظر للمجال بقدر من التعميم، ولنفس الأسباب لم يعقد الباحثون مقابلات مع متلقي خدمات المؤسسات الخيرية والتنموية، وهو ما حد من قدرة البحث على الإجابة عن الأسئلة المتصلة بأنماط الشرعية المختلفة وحدودها وغيرها من الأسئلة التي تفتقر الإجابة عنها إلى الدراسة الميدانية الشاملة لمتلقي الخدمات.

وبسبب تقييد مجال البحث الميداني في مصر كذلك، وبالتالي عزوف عدد من القائمين على هذه المؤسسات عن المشاركة في البحث، استبعدت أطراف رئيسية من الدراسة الميدانية، على رأسها المؤسسات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، التي صدر حكم قضائي سنة ٢٠١٤ باعتبارها منظمة إرهابية، وصودرت أموالها ومؤسساتها، ولم ينجح الباحثون في التواصل مع أي من نشطائها في مجال العمل الأهلي بشكل مباشر، وكذا جمعية أنصار السنة المحمدية وحزب النور القريب منها، المعبران عن فصيل رئيسي في التيار السلفي، والذي فشلت محاولات الباحثين في إشراكهم في البحث أو عقد مقابلات معهم.

وأمام هذه التقييدات، ركزت المقابلات الميدانية على طرفين رئيسيين في مجال العمل الخيري المؤسسي، هما جمعيتي رسالة وصناع الحياة، اللتين كانتا الأكثر تأثيرا في تشكيل "سوق" العمل الأهلي مطلع الألفية، وتداخلت مواردهما المالية والبشرية وأنشطتهما مع الإسلاميين التنظيميين بتنوعاتهم، وبقي تأثيرهما ممتدا في نظام يوليو ٢٠١٣. وبالإضافة لهاتين المؤسستين المركزيتين، تغطي الدراسة الميدانية المؤسسات الأخرى ذات الأهمية، كمؤسسة مصر الخير، والجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية، إضافة لعدد من الجمعيات الأخرى الأقل تأثيرا وحجما، والتي تساهم دراستها في تسليط الضوء على تحولات التنظيم القانوني والبيئة السياسية وتفاعلات الإسلاميين، وبالتالي المساهمة في استكشاف المتغيرات الطارئة على الغائبين الأهمين عن الدراسة الميدانية وهما الإخوان والدعوة السلفية.

وبسبب الظرف السياسي الأمني، وحرصا على سلامتهم، يخفي البحث أسماء المشاركين فيه، خاصة من أطراف المجال الخيري من المتطوعين الحاليين والسابقين في المؤسسات، والقائمين على إدارتها، والموظفين في بعضها ممن يحتمل تعرضهم لضرر مهني أو أمني بسبب اشتراكهم في هذا البحث.

أخيرا، وبعيدا عن التقييدات الأمنية على البحث الاجتماعي، فثمة إشكالية تتعلق بتمييز الأطراف الإسلامية عن غيرها في السياق المصري عموما، تبدو أكثر جلاء في مجال العمل الخيري، حيث تغلب السمة الدينية على نشاط الأطراف كافة، وتستند المؤسسات (سواء الموصومة بالإسلامية أو غيرها) إلى خطاب إسلامي في الترويج لأنشطتها، فتركز حملاتها الدعائية في شهر رمضان، وتعتمد على شخصيات «إسلامية» بارزة (من علماء الشريعة، والدعاة) لحض الناس على التبرع لأنشطتها، ويرى غالبية المصريين المساهمة في تلك الأنشطة الخيري نوعا من أنواع الزكاة والصدقات والقربات الدينية[٢]. وتتراوح تعريفات الإسلاميين بالتالي بين عدم الجمع، (الذي يقصر تعريف الإسلاميين على السياسيين منهم، وتستبعد أطرافا مهمة كالمجموعات المنتسبة للأزهر والصوفية،[٣] بل وبعض المجموعات السلفية في بعض الأحيان)[٤] وعدم المنع (الذي يقصر النظر الخطاب الديني في الحملات الدعائية فيعتبر الكافة إسلاميين ولو احتمالا)[٥]. ومع إدراك الباحث للتعقيدات المتصلة بتعريف الإسلاميين، فإن هذه الورقة، ولأسباب عملية، تعرف الإسلاميين بكونهم مجموعات منتظمة في هيئات مختلفة، تعبر من خلال تلك الهيئات عن تصورات وأفكار وقيم تربطها بشكل معلن بالإسلام.[٦] ويشمل هذا التعريف، بالتالي، الحركات السياسية الإسلامية، والسلفيين، والمجموعات المتشكلة حول الدعاة الجدد، كما يشمل الأزهر والمؤسسات القريبة منه، وكذا المجموعات الصوفية المختلفة.

٢ على سبيل المثال، تشير الدراسات إلى أن ما يزيد عن ٩٠٪ من الأسر المصرية التي تقوم بأعمال الخير يدفعون أموال بقصد الزكاة، انظر عادل عامر، الجمعيات الخيرية في مصر وحجم إنفاقها، ديوان العرب، ٢٠١٧/٦/١

٣ على سبيل المثال، يعرف سونر جاغابتاي الإسلاميين بأنهم تيار أيديولوجي معاد للسامية والصهيونية والمسيحية والرأسمالية والشيوعية (انظر: المسلمون مقابل الإسلاماويون [Islamists]، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ٢٠١٠/١/٢٧)، وهو تعريف يستبعد جل من يوصفون بالإسلاميين، ويركز الإسلاماوية في حالة معادية للحياة إجمالا يسهل استهدافها سياسيا وعسكريا. وعلى الرغم من فجاجة هذا التعريف . الصادر عن مدير أحد برامج البحث في واحد من مراكز صنع القرار في واشنطن، فإنه يعبر عن ميل عام لربط الإسلاميين بالشر، ومن ثم مقابلتهم بالقوة الخيرة في العالم الإسلامي، والتي تتغير باختلاف مواقف الكتاب السياسية، ولكنها تشمل في الغالب القوى الصوفية، التي يصمها بعض هؤلاء بالهرطقة أو البعد عن التراث الاعتقادي والفقهي السني، ويجعلون ذلك سبب الاحتفاء بها

٤ انظر - على سبيل المثال S. Hamid, Sufis, Salafis and Islamists: The Contested Grounds of British Islamic Activism, (London, Taurus, ٢٠١٦) وفيه مقابلة الأطراف الثلاثة على نحو يستبعد السلفيين من تعريف الإسلاميين، وهو ما يتوافق مع أدبيات أخرى تعتبر السلفيين قوة مستقلة على الإسلاميين، منها - على سبيل المثال . R. Meijer (ed.) Global Salafism: Islam›s New Religious Movement, (New York, Columbia University Press, ٢٠٠٩) وتعكس هذه الكتابات ميلا لحصر الإسلاميين في جماعة الإخوان المسلمين، وأخواتها من الجماعات التي تأثرت بها أو تفرعت عنها

٥ على سبيل المثال، يعتبر شهاب أحمد الشيء/النشاط/الموضوع إسلاميا إذا اكتسب معناه من الاشتباك مع الوحي بأبعاده الثلاثة: النص، وما يسبق النص أي مصدره، وما يحيط به أي البيئة الصانعة للمعنى والمعجم المتراكم للمعاني المترابطة بالنص المتشكلة على مر الزمن، (انظر S. Ahmed, What is Islam? On the Importance of Being Islamic, New York, Princeton University Press, ٢٠١٥, ٤٠٥) ووفق هذا التعريف، فإن العمل الخيري في مصر سيكون في مجموعه إسلاميا، كونه يستند إلى معنى «إسلامي» للتبرعات. وبالتالي، وبالرغم من الفائدة الكبيرة لهذا التعريف في سياقات أخرى، فإنه يقصر في دراسة المجال الخيري في مصر عن تمييز أطراف المجال عن بعضهم البعض

٦ انظر الورقة الأخرى في هذا المشروع

٢. الأساس: المدخل النظري والبدايات التاريخية

١.٢ التأسيس الليبرالي والاعتبارات الحاكمة

على الرغم من ظهور الجمعيات الأهلية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر[٧] إلا أنها ظلت طيلة قرن شبه منحصرة في المجال الثقافي، قبل أن يتسع نشاطها ليركز على الأعمال الخيرية والتنموية في "العهد الليبرالي" (١٩٢٣-١٩٥٢)[٨]، والذي شهد كذلك تبلور السؤال الاجتماعي، بحيث صارت إدارة المجتمع أهم وظائف الحكم،[٩] وبسبب دور هذه المؤسسات في تنظيم المجتمع فإنها اشتبكت مع السلطة الناشئة في علاقة متوترة، إذ رأت فيها السلطة تهديدا لسيادتها كما رأت فيها . في الوقت ذاته . عونا على الحكم ونموذجا ناجحا لإدارة المجتمعات. قامت العلاقة بين الطرفين بالتالي على احتدام الصراع مع بقائه صراع حدود لا وجود، لحاجة كلا الطرفين . في التحليل الأخير . للآخر. وعلى مدار القرنين الماضيين، تجلى "صراع الحدود" بين السلطة والمؤسسات الأهلية في قضيتين متداخلتين، أولاهما شرعية التأسيس، الذي اعتبر القائمون على المؤسسات إرادتهم الطوعية الأصل فيه (باعتبار المؤسسات مجالات للتصرف في الملكية الخاصة) واعتبرته السلطة إضفائها الصفة القانونية على المؤسسات (باعتبارها من مؤسسات الحكم الذي تحتكر الدولة تنظيمه)، وأما القضية الثانية فمساحة الاستقلال عن إرادة السلطة الذي تتمتع به المؤسسات، وهي مساحة تحددت في اللحظات التاريخية المختلفة على ثلاثة أسس هي التصور الغالب للشرعية، وطبيعة حاجة السلطة لمشاركة المؤسسات في بعض وظائف الحكم[١٠]، وقدرة المؤسسات على المناورة واستغلال حاجات السلطة.

أدارت السلطة "صراع الحدود" من خلال قناتين أساسيتين، أولاهما تعبر عن "سيادة الدولة" وتتمثل في استناد تنظيم المجال الأهلي إلى "القرارات السيادية" للأجهزة الأمنية، وتعاظم المساحات المتروكة في القوانين للسلطة التقديرية للحكام والجهات الإدارية، وثانيتهما تعبر عن "القانون " باعتباره مجموعة من القواعد الموضوعية المنظمة للمجال، والتي يعبر تعاظم الاستناد إليها عن تغليب جزئي لاعتبار إرادة القائمين عليها الأصل في الشرعية (إذ دور القانون هنا أقرب للتنظيمي من الوصائي) ومنح المؤسسات هامشا أوسع للاستقلال. وباستثناء لحظة الثورة الممتدة بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٣، فقد ظل حضور "سيادة الدولة" قويا في إدارة المجال الأهلي، حتى في اللحظات التي كان للقانون فيها أثر فعال. ومنذ بدايات الحقبة الليبرالية تنظم السلطة علاقتها المؤسسية بالمجال من خلال القوانين وجهتين رئيسيتين، هما وزارتي الأوقاف والتضامن الاجتماعي.

تأسست نظارة الأوقاف سنة ١٩١٣، وظلت سلطتها على الوقف مقتصرة على إدارته وفق شروط واقفه[١١]، حتى صدر القانون ١٩٤٦/٤٨، الذي مصَّر الوقف إشهادا ونظارة، وأعلى من أهمية التمييز بين الوقف الخيري والأهلي، وميز المسجد عن غيره من الأوقاف الخيرية بقصر تأبيد الوقف عليه والسماح للواقف على غيره بالرجوع في الوقف «ولو حرم نفسه من ذلك» على نحو أبقى تسلطه على العين الموقوفة ومصارفها، وأبقى الرقبة بالتالي متاحة للتداول ومن ثم محلا للتنازع وموضوعا لصراعات القوة، الأمر الذي غير بالضرورة من وظيفة الوزارة بتعظيم دورها الوصائي/السياسي مقابل التنظيمي/الإداري السابق. أما وزارة التضامن الاجتماعي فكان تأسيسها تعبيرا عن تبلور السؤال

٧ تبدو (الجمعية اليونانية) التي تأسست سنة ١٨٢١ بغرض الاهتمام بالجالية اليونانية أول الجمعيات الخيرية تأسيسا، تبعتها (جمعية معهد مصر) سنة ١٨٦٨، و(الجمعية الجغرافية) في ١٨٧٥، فيما كانت (الجمعية الخيرية الإسلامية) التي أسست سنة ١٨٧٨ أول الجمعيات «الإسلامية»، و(جمعية المساعي المشكورة) المتأسسة سنة ١٨٩٢، أول الجمعيات الخيرية. ويبدو من استعراض تاريخ نشأة الجمعيات الإسلامية أنها تأسست كرد فعل للإرساليات التبشرية الغربية، ثم بالجمعيات المسيحية التي تأسست في الفترة ذاتها تقريبا، مثل جمعية التوفيق القبطية التي تأسست سنة ١٨٩١

٨ أماني قنديل، الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر: ٢٠١١-٢٠١٧، ص ١٣. يبدو هذا التوسع مرتبطا بمحاولة النخب القائمة على تلك المؤسسات إيجاد منصات يمكنهم من خلالها مشاركة الإنجليز والقصر الحكم

٩ O. Elshakry, The Great Social Laboratory: Subjects of Knowledge in Colonial and Postcolonial Egypt, (Stanford, Stanford University Press, ٢٠٠٧)

١٠ تمثل هذه القضية إحدى الإشكاليات الأساسية لعلاقة السلطة بالمؤسسات. فتضييق هامش الاستقلال يزيد من قدرة السلطة على توجيه المجال الأهلي وموارده لصالح المقاصد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يريدها، ويحد في الوقت ذاته من قدرة المؤسسات على القيام بدور فعال في الحكم (بانتفاء الصفة الأهلية عنها عمليا، وتحولها لمؤسسات دولة)، فيما اتساع هامش الاستقلال يمكن هذه المؤسسات من المساهمة بشكل أكثر فاعلية في ادارة المجتمع، غير أنه يقلص من قدرة السلطة على استغلالها، على نحو قد يصل . في حالة الاستقلال التام، الذي هو الغياب التام للتنظيم القانوني . لتحول هذه المؤسسات لسلطة بديلة

١١ اقتصر عمل النظارة عند تأسيسها على التأكد من صحة حجة الوقف وفق الشروط الشرعية، ورعاية الأوقاف التي انعدم نظارها وفق شروط واقفيها، والتأكد من تصرف النظر على نحو يتوافق مع شروط الواقفين. بمعنى أن الوقف الصادر وفق إرادة شرعية صحيحة كان . قبل الحقبة الليبرالية . تابعا في تحديد نظارته ومصارفه لشرط الواقف مستقلا عن شخصه. انظر الأمر العالي بتأسيس نظارة الأوقاف، مجلة الوقائع المصرية، ٢٠ نوفمبر ١٩١٣

الاجتماعي،[12] وأنيط بها منذ البداية إدارة العلاقة مع الجمعيات الأهلية، ثم صدر القانون ١٩٤٥/٤٩ معبرا عن الحاجة لمعاونة "المجتمع الأهلي" (المتشكل من النخب) في سؤال الحكم، فلم يظهر أي درجة من التشدد في بسط نفوذ الدولة على المؤسسات، قبل أن يضيف القانون ١٩٥١/٦٦ شرطين هامين هما وجوب إشهار الجمعية أو المؤسسة الاجتماعية بالإخطار خلال ثلاثين يوما من إنشائها، ومنعها من أن "تجاوز في نشاطها الغرض الذي انشئت من أجله"، إضافة لوضع قيود على من لهم الحق في المشاركة في تأسيس هذه الجمعيات[13].

٢.٢ التنمية في دولة التحرر الوطني

أثر دخول دولة التحرر الوطني «معارك التنمية» على علاقة السلطة بمؤسسات العمل الخيري، إذ توازى صعود الضباط الأحرار للحكم مع صعود حركات استقلال في بلدان مختلفة، وهيمنة خطاب اقتصادي يعطي الدولة دورا مركزيا في قيادة عملية التنمية،[14] فبسط الحكام سلطانهم قدر استطاعتهم على المجال الأهلي بقصد توجيه موارده لتحقيق مقاصدهم الاقتصادية والاجتماعية، واستعملت السلطة . في ذروة قوتها . ذراعيها (وزارتي الأوقاف والتضامن) في تحقيق ذلك، أما الأوقاف فتوالت القوانين التي قلصت من أهمية شرط الواقف وردت الأمر للوزارة،[15] حتى انتفت الشخصية الاعتبارية للوقف وانتقلت العين الموقوفة من "ملك الله" إلى الوزارة، ثم انتقلت من الوزارة بالخصوص للدولة بالعموم، بضم ميزانية الوزارة إلى الميزانية العامة للدولة سنة ١٩٥٣، وتحول دور الوزارة تدريجيا للإرشاد الديني،[16] على نحو اكتمل بصدور القانون ١٩٦١/١٠٣ بشأن تنظيم الأزهر، والذي أخضعه لوزارة شئون الأزهر التي ضمت إلى وزارة الأوقاف في حقيبة وزارية واحدة. وأما وزارة الشئون الاجتماعية فبسطت سيطرتها على المؤسسات الخيرية من خلال القانونين ١٩٥٦/٣٤٨ و١٩٦٤/٣٢ اللذين أحكما القبضة على المجتمع المدني وقيدا العمل الخيري والأهلي بسبيلين رئيسيين، أولهما توكيد سيادة الدولة بتحديدها المجال القانوني للعمل المؤسسي وتجريم العمل خارجه[17]، وثانيهما إحكام السيطرة على المؤسسات القانونية القائمة[18].

وصلت هيمنة السلطة على العمل الأهلي لأعلى مستوياتها مع وصول المشروع الناصري لأوجه قبل هزيمة ١٩٦٧، فلم تعد الأوقاف أساسا ماديا كافيا لضمان هامش استقلال للمؤسسات الأهلية عن السلطة أو ادعائها استناد شرعيتها إلى إرادة المؤسسين، وصار بإمكان السلطة توجيه الجمعيات والمؤسسات باختيار مجالات عملها وأشخاص القائمين عليها وحجم إنفاقها والتحكم في مواردها المالية، مع هيمنتها على المجال الديني من خلال بسط السيطرة على الأزهر والمساجد. غير أن هذا الوضع لم يدم طويلا، إذ أدت الهزيمة العسكرية وما تلاها من تغييرات في توجهات السلطة السياسية مع وصول السادات للحكم إلى التفكك الجزئي لهذه الهيمنة.

كانت الظاهرة الأهم في مجال العمل الخيري خلال سنوات حكم السادات والعقد الأول من حكم مبارك (١٩٧٠-١٩٩٠) هي «الصحوة الإسلامية»، التي انطلقت من طلبة الجامعات و/ثم المساجد الكبرى. وكانت الجماعة الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين ثم الدعوة السلفية أهم روافدها. وعلى الرغم من تغير الأوضاع «على الأرض» على نحو سمح لهذه الجماعات بأن تنشط في مجال العمل الخيري (من خلال تنظيم معارض

١٢ تأسست النظارة سنة ١٩٣٩، أي في أوج العهد الليبرالي، وتضمنت مهامها . إضافة إلى القيام على أعمال البر والإحسان، والجمعيات التعاونية، واللاجئ، والفقراء، وذوي العاهات، والمتسولين - القيام على مصلحة السجون ومؤسسات تقويم المجرمين، وتحسين أحوال العامل والفلاح، انظر المرسوم الملكي بإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية، مجلة الوقائع المصرية، العدد ٨٤، ٢٤ أغسطس ١٩٣٩

١٣ على سبيل المثال، استبعد القانون المحكوم عليهم في الجرائم الجنائية والمخلة بالشرف إضافة للمتشردين والمشتبه فيهم ممن لهم الحق في تأسيس الجمعيات

١٤ انظر على سبيل المثال، S. Amin, Re-Reading the Post-War Period, and Intellectual Itinerary, (London, Monthly Review Press, ١٩٩٤),

١٥ على سبيل المثال، ألغى القانون ١٩٥٢/١٨٠ الأوقاف التي لم تكن «خالصة للخيرات» (سواء كانت أهلية أو مشتركة)، وأعطى الرقبة للوزارة تعيد توجيهها، وأجاز القانون ١٩٥٣/٢٤٧ للوزارة إعادة توجيه ريع الوقف إلى ما تراه أولى من جهات البر «دون التقيد بشرط الواقف»، وجعل القانون ١٩٥٤/٢٩٦ النظارة على الوقف للوزارة «ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه» فاتسع مجال ما تديره الوزارة وتتحكم في توجيه مصارفه، وأجاز القانون ١٩٥٧/٣٠ تغيير شروط إدارة الوقف الخيري «بموافقة مجلس الأوقاف الأعلي» التابع للوزارة

١٦ تحول دور وزارة الأوقاف تدريجيا إلى الإرشاد الديني بدأ بتوليتها «مراجعة والإذن بطباعة المصاحف»، ثم توليها - وفق القانون ١٩٦٠/١٥٧ «ادارة المساجد...وتوجيه القائمين عليها لتؤدي رسالتها الدينية بشكل صحيح»، وبالتالي تدخلها في إدارة المساجد لا من حيث البنيان فقط وإنما من حيث محتوى الخطاب الديني أيضا، ثم اكتمل هذا التحول بضم الأزهر إليها. وباعتبارها وزارة إسلامية بالأساس، كان من الطبيعية أن ترد الدولة الأوقاف القبطية إلى الكنيسة، إذ لم يعد وجودها تحت سلطان الوزارة الإسلامية مقبولا

١٧ على سبيل المثال، جرم القانون جمع الأموال خارج إطار المؤسسات المشهرة، وأعطى الجهة الإدارة الحق في رفض إشهار المؤسسات لأسباب فضفاضة، كما جعل حل المؤسسات بيد السلطة التنفيذية لا القضائية، انظر القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤

١٨ تم ذلك عن طريق استبعاد «الأشخاص المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية»، والتشدد في قصر نشاط المؤسسات على المسجلين فيها قانونا، إضافة لقيود مالية متعددة

وأسواق خيرية في المساجد بالأساس وإدارة تبرعات مادية وعينية كبيرة)[١٩]، فلم يقترن هذا فلم يقترن هذا بتغير البنية القانونية المنظمة للعمل، ولم تتأطر جل هذه الأنشطة بالقوانين المقيدة الصادرة في الحقبة الناصرية، بل ظلت خاضعة للتنظيم غير الرسمي من خلال الأمن الداخلي، وفق صيغة سمحت للإسلاميين بمساحة حركة لم تكن متاحة لهم من قبل (في ظل الصدام بين عبد الناصر والإخوان)، وسمحت للسلطة السياسية بالاستفادة من مجهوداتهم الخيرية والسياسية لتعويض تقلص دورها الاجتماعي وتحول الدفة السياسية، مع استبقاء القدرة على إيقاف هذا النشاط متى خرج عما تسمح به إرادة السلطة. وخلال تلك الفترة كانت المساجد التي سيطر عليها الإسلاميون قاعدة الأنشطة الدعوية والخيرية جميعا، ولم يكن ثمة لجوء يذكر لتنظيم العمل الخيري الإسلامي من خلال الجمعيات إلا في حالتي الجمعية الشرعية وجمعية أنصار السنة واللتين تأسستا قبل التقييد الناصري، في سنتي ١٩١٢ و١٩٢٦ ونظمتا أنشطتهما كذلك من خلال شبكات المساجد التي أدارتاها.

٣. التسعينات والألفية الجديدة: نمط جديد للعمل الخيري

١.٣ زلازل وتوابع

في بداية التسعينات ضربت مصر ثلاثة زلازل: اقتصادي تمثل في إعلان الرئيس مبارك عن مشروع الألف يوم لتحرير الاقتصاد، وجيولوجي خلف آلاف القتلى والمصابين وشرد ٥٠ ألف آخرين كاشفا عجز الدولة عن تقديم الإغاثة، وأمني تمثل في اشتعال المواجهة المسلحة بين الجماعة الإسلامية والشرطة واحتداد «الحرب على الإرهاب».

تصدعت البنية الموروثة للعمل الخيري المؤسسي بفعل هذه الزلازل. إذ تصاعد دور أجهزة الأمن في إدارة الشأن الداخلي بسبب الحرب على الإرهاب والتحول الاقتصادي، فتضاعفت ميزانية الشرطة من ٥٨٣ مليون دولار في بدايات التسعينات إلى ٣,٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٢،[٢٠] وصار جهاز مباحث أمن الدولة التابع لوزارة الداخلية الطرف الرئيس في ادارة المجتمع المدني، بعيدا عن البنية القانونية التي تقلص دورها منذ بداية التسعينات وحتى ثلثها الأخير في ظل مأسسة حالة الطوارئ. وقلصت إجراءات تحرير الاقتصاد الدور الاجتماعي للدولة على نحو تبدى . على سبيل المثال في انخفاض نسبة الإنفاق على الدعم من ١٢٪ من إجمالي الإنفاق العام سنة ١٩٨٢ إلى ٤٪ فقط سنة ٢٠٠٠،[٢١] وعمقت - بالتوازي مع ذلك - استناد مصر للمساعدات الأجنبية التي ضغط مانحوها لترك مساحات أوسع للمجتمع المدني، فتعاظم دور مؤسساته في التخفيف من آثار التحولات والمحافظة على قدر من الاستقرار الاجتماعي، وتحركت الجمعيات في مساحات غير متأطرة بالقانون، حددها جهاز أمن الدولة وفق تصوره لاحتياج النظام العام وقدرته على المناورة مع الجهات المانحة. ومع تصاعد «خطر الإرهاب» بتوسع نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة، واتساع مجال مشاركة الإسلاميين في العمل الخيري منذ العقدين السابقين، كانت تدخلات أمن الدولة في مساحة العمل الخيري تهدف . مع حرصها على وجود العمل الخيري للأسباب السابقة . إلى إيجاد مجال نشاط لشباب الإسلاميين بعيدا عن العمل المسلح، وكان التدخل في تلك المساحة مباشرا من خلال الموافقة على إشهار الجمعيات والتدخل في اختيار مجالس إدارتها.

١٩ مقابلة مع أحد مسؤولي العمل الخيري بالجماعة الإسلامية، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

٢٠ H. Frisch, "The Egyptian Army and Egypt's Spring" The Journal of Strategic Studies, ٣٦ (٢٠١٣) ١٨٠-٢٠٤

٢١ سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة

حكم هذا الإطار العمل الخيري طوال العقد الأخير من القرن الماضي. فلم تبد الشرطة أي تسامح مع الجماعة الإسلامية وأوقفت أنشطتها الخيرية (كان أحداث إمبابة سنة ١٩٩٢ الواقعة الأهم في هذه المسألة)، وسمحت في المقابل بمساحة أوسع للمؤسسات التابعة للفصائل الإسلامية الأخرى، فاتسعت مساحة مشاركة الإخوان في الإعانة الاجتماعية عن طريق المساجد والمستوصفات، وكذا الجمعيات الخيرية التي كانت الموافقة على تأسيسها والاتفاق على أعضاء مجالس إدارتها مساحة صراع وتفاوض بين الجماعة وأمن الدولة، وأنشأت الجمعية الطبية الإسلامية (التابعة للإخوان المسلمين، والتي تأسست في نهاية السبعينات) أول مستشفى لها سنة ١٩٩٣، واتسع النشاط الخيري لجمعية أنصار السنة المحمدية السلفية، ورصدت الأدبيات توسع نشاط الإسلاميين الخيري، خاصة في المجال الطبي من خلال المستوصفات التابعة للمساجد. كما أدت المواجهة مع الجماعات المسلحة إلى صعود دور المؤسسة الدينية الرسمية كذراع أيديولوجي للدولة في المواجهة[٢٢]، واتسعت مساحة نفوذ المؤسسة الدينية الرسمية، على نحو تجلى في سيطرة الأوقاف على المساجد والدروس من خلال التوسع في ضم المساجد (المستند إلى القانون ١٩٦٠/١٥٧) وفي اكتساب الأزهر. تحت قيادة شيخه جاد الحق على جاد الحق . موقعا متصدرا في المجال العام على نحو تجلى - ضمن أمور أخرى - في التوسع الكبير في المعاهد الأزهرية في عهده وكذلك في ظهوره (ومن بعده خلفه الشيخ محمد سيد طنطاوي) في برنامج يومي على التليفزيون المصري. وظلت المساجد مع ذلك . كالجمعيات . مساحة تفاوض بين الأمن والإسلاميين، فتسامح الأمن نسبيا مع وجود مساجد يديرها الإخوان والسلفيون المتعاونون،[٢٣] ويقدمون من خلالها في بعض الأحيان أنشطة خيرية وخدمية.

٢.٣ نيوليبرالية وتأسيس جديد

مع بدايات الألفية الجديدة، كانت زلازل التسعينات وتوابعها قد أتت ثمارها في إعادة تأسيس مجال العمل الخيري على نحو مختلف. وكانت أهم ملامح التأسيس الجديد دخول المؤسسات الاقتصادية والتجارية الكبرى كطرف رئيس في العمل الخيري، وهيمنة خطاب إسلامي نيوليبرالي، والتحول المتزايد من العمل "الخيري" (المقتصر على تبرعات وإعانات) إلى "التنموي" (الهادف لإحداث تغيير في السلوك الفردي لمتلقي الخدمات لتحسين أحوالهم الاجتماعية، عوضا عن مفهوم سابق للتنمية قام على دور للدولة في إعادة توزيع الموارد بغية العدالة والتمكين)، وتحول قاعدة العمل الإسلامي من "المسجد" إلى "الجمعية/المؤسسة"، واستناده بالأساس متطوعين غير منتظمين بالضرورة في المؤسسات الإسلامية التقليدية.

٢٢ سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة ص ٨٧

٢٣ عمرو عزت. لمن المنابر اليوم؟ تحليل سياسة الدولة في إدارة المساجد. تقرير صادر عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. أغسطس ٢٠١٤

كان تراجع أهمية "الحرب على الإرهاب" المصحوب بتوسع الإعانات الخارجية لمجال العمل الأهلي والضغط لتوسعة المجال[٢٤] أهم أسباب إعادة التأسيس. فمع إعلان الجماعة الإسلامية مبادرة وقف العنف في نهاية التسعينات، وتراجع عنف الجماعات بعد حادثة الأقصر في ١٩٩٧، ضعفت (تدريجيا وجزئيا) شرعية الاستناد إلى "الاستثناء" والقنوات غير الرسمية في إدارة العمل الأهلي. ومع ضغط الجهات المانحة لفتح مجال أوسع للمجتمع المدني، تعمقت الحاجة لتعديلات تشريعية تسمح . في ضوء الواقع الجديد، والمتشكل في العقدين السابقين . بدور أكبر للقانون في تنظيم عمل المؤسسات الأهلية، من غير أن تفقد أجهزة الأمن الداخلي سيطرتها بالكلية، فأعاد القانونان ١٩٩٩/١٥٣ و٢٠٠٢/٨٤ تأسيس العمل على ثلاثة قواعد، أولها محاولة فصل النشاط الأهلي الخيري/التنموي بوضوح عن "النشاط السياسي أو النقابي" الذي "تقتصر ممارسته على الأحزاب السياسية والنقابات" بحسب القانون، وثانيها فتح المجال أمام تعاون وتداخل أوسع بين أجهزة الدولة والمؤسسات الأهلية بإجازة «ندب العاملين المدنيين بالدولة للعمل في الجمعيات لتقديم المعاونة اللازمة لأداء رسالتها»، وثالثها التصريح بتجريم كل نشاط أهلي لا يتم من خلال المؤسسات المشهرة ومعاقبة القائمين عليه بالحبس والغرامة. وفي داخل المجال الجديد منزوع السياسة الذي أسسه القانون، والذي تحدد السلطة أطرافه بإرادتها المنفردة وتذوب فيه الخطوط الفاصلة بين "الدولة" و"المجتمع"، بدا القانون أقل تضييقا. فعلى عكس القوانين السابقة التي جعلت نصوصها المنع هو الأصل (فيما يتعلق بجمع الأموال وتجاوز محل العمل الجغرافي والوظيفي واستثمار فوائض الأموال)، جعلت نصوص القانون الجديد الإباحة هي الأصل في هذه الأمور (باستثناء الحصول على تمويل من الخارج، والذي بقي الأصل فيه المنع "إلا بإذن من وزير الشئون الاجتماعية")، وإن اشترطت لها كذلك موافقة الجهة الإدارية، كما صار حل المؤسسات بيد القضاء لا الجهة الإدارية، فكانت النتيجة زيادة كبيرة في أعداد المؤسسات[٢٥].

تناغمت إذابة القانون للحدود الفاصلة بين القطاعين العام والخاص مع تحولات النظام السياسي، الذي شهد في الفترة

٢٤ انظر. على سبيل المثال: J. Elyachar, Markets of Dispossession: NGOs, Economic Development, and the State in Cairo, chapter ٦

٢٥ ارتفع عدد الجمعيات الأهلية من ١٦٦٠٠ مطلع سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٨٠٠٠ جمعية سنة ٢٠١٠، بمتوسط تزايد بلغ ١٥٠٠ جمعية في السنة تقريبا، مقابل أقل من ٥٠٠ جمعية في السنة في السنوات الأخيرة من التسعينات. ومن بين هذه الجمعيات قدمت ٨٠٪ جمعية المساعدات الاجتماعية والخدمات الصحية والرعائية والتعليمية، فيما اشتغل قرابة ٢٠٪ من الجمعيات بتمكين الفئات المهمشة وحماية البيئ{ والتوعية الحقوقية. انظر: أماني قنديل، الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر، ١٧-٢٠، ٣٥

ذاتها تعاظم دور القطاع الخاص في الاقتصاد والحكم، على نحو تجلى في تشكيل "لجنة السياسات" التي أنشأها نجل الرئيس مبارك بالحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وارتفاع نسبة رجال الأعمال في البرلمان من ١٢٪ سنة ١٩٩٥ إلى ٢٢٪ سنة ٢٠٠٥، ومشاركة رجال الأعمال بشكل متزايد في حكومات أحمد نظيف المتتالية منذ سنة ٢٠٠٤، كما تجلى في الصعود الكبير لرجال الأعمال إلى قيادة جماعة الإخوان المسلمين في الفترة ذاتها[٢٦]. وبوجود رجال الأعمال على رأس مؤسسات الحكم والمعارضة اكتملت هيمنة نيوليبرالية، ليس ثمة مجال فيها لغير اللغة "الاقتصادية" التي تمددت لكافة مجالات الحياة، باعتبار "السوق" المصدر الأوحد للحقيقة المعيارية، وتحوله إلى النموذج الذي ينبغي تنظيم أوجه النشاط المختلفة وفقه،[٢٧] وأعيد بالتالي تعريف الفقر باعتباره مشكلة تقنية "اقتصادية" أو "اجتماعية" يحتاج علاجها لا إلى تغيير السياسات وإعادة النظر في توزيع الموارد وإنما إلى رجال أعمال نجاحين وخبراء تقنيين[٢٨] تركز وجودهم في المؤسسات التنموية الدولية (أهمها هيئة المعونة الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق النقد، والبنك الدولي).

ساهم هذا التفسير الجديد للفقر كمشكلة تقنية لا سياسية في إعادة تأسيس مجال العمل الخيري وإذابة الفواصل بينه وبين «التنموي» (الذي كان قبل ذلك من وظائف الدولة) من ثلاثة أوجه، أولها إعادة تعريف مقاصد «عملية التنمية» التي يقصد بها علاج الفقر، إذ لم تعد التباينات الاقتصادية عوارا تسعى العملية السياسية لعلاجه بل صار طبيعة مقبولة وتحول بالتالي مقصد التنمية إلى حماية/رعاية محدودي الدخل وتحسين أوضاع معيشتهم.[٢٩] ثاني أوجه التأثير كان مساهمة القطاع الخاص في إدارة عملية التنمية، باعتبارها عملية اقتصادية لا تقتصر على الدولة، بل ليست الدولة الطرف الرئيس فيها. فتكثفت مشاركة مؤسسات الأعمال في التنمية من خلال مشروعات الخدمة الاجتماعية، التي لم تنشأ كنظيراتها في أوروبا على سبيل المثال، كالتزام من الشركات تجاه المجتمعات التي تعمل فيها ومحاولة لإزالة الآثار البيئية والاجتماعية الضارة لأعمالها، وإنما نشأت كالتزام من تلك المؤسسات تجاه السلطة بالاشتراك في علاج الفقر عن طريق مشروعات تنموية تقوم على تقديم المعونة/الخبرة[٣٠]. أما ثالث أوجه تأثير هذا التفسير الجديد للفقر فكان تغير آلية «علاج الفقر»، فمع تداخل القطاعين العام والخاص، وتداخل أدوار الشركات والمؤسسات الأهلية (كما سيأتي)، توحدت آلية علاج الفقر التي لم تهدف لتخفيف وطأته على المفقرين فحسب (وهو ما يمكن أن يتم من خلال الأنشطة الخيرية التقليدية القائمة على التبرعات النقدية والعينية)، وإنما يتجاوز لذلك لاعتبار العلاج جزءا من آلية الضبط الاجتماعي للفقراء الذي يمنع من تحولهم لكتل اجتماعية أو سياسية مؤثرة،[٣١] فتحول العمل الخيري، بسرعة كبيرة، ومن خلال آليات سيأتي تفصيلها، إلى عمل تنموي يدار بشكل كبير من خلال الديون/القروض، على نحو يجعل مساعي الخروج من الفقر فردية، تتم إما بالاقتراض من البنوك وصناديق التضامن الاجتماعي، أو من الجمعيات الأهلية.

أدت المشاركة الكبيرة للقطاع الخاص والمؤسسات الدولية المانحة في مجال العمل الخيري[٣٢] إلى تعميم تصورهما عن الفقر وعلاجه. فبعد أن كانت مشروعات المسؤولية الاجتماعية للشركات الكبرى تتخذ، في أول الأمر، صورة العمل الخيري الدعائي، كتنظيم "يوم اليتيم" وغيرها من المناسبات التي لم تؤثر بشكل جدي في خريطة العمل، أدت شراكات الحكم والتزام الشركات تجاه السلطة إلى تزايد إسهامها في العمل "التنموي" ومشاركتها في تمويل أنشطة قامت عليها الجمعيات القائمة،[٣٣] الأمر الذي ساهم في تحويل دفة أنشطة هذه الجمعيات إلى العمل التنموي، رغبة في الحصول على تمويل الشركات لأنشطتها، كما ساهم في "إعادة تأهيل" القائمين على هذه الجمعيات أنفسهم، من خلال التدريبات

٢٦ I. Elhoudaiby, From Prison to Palace: The Muslim Brotherhood's Challenges and Responses. FRIDE. ٢٠١٣/٠٢/٢٦

٢٧ W. Brown, Undoing the Demos: Neoliberalism's Stealth Revoltuion (New York, Zone Books, ٢٠١٥), ١٠

٢٨ انظر، على سبيل المثال، T. Mitchell, Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity, (Berkeley, University of California Press, ٢٠٠٢); A. Roy, Poverty Capital: Microfinance and the Making of Development, (New York, Routledge, ٢٠١٠); A. Ong, Neoliberalism as Exception: Mutations in Citizenship and Sovereignty, (London, Duke University Press, ٢٠٠٦)

٢٩ إبراهيم الهضيبي، قصة الاحتكارات في مصر: كيف تهيمن، كيف تغير أشكالها. مدى مصر. ٢٠١٨/١/٢٥. https://madamasr-com.cdn.ampproject.org/c/s/madamasr.com/ar/2018/01/25/opinion/اقتصاد/قصة-الاحتكارات-في-مصر-كيف-تهيمن-كيف-تُ/amp/

٣٠ G. Barsoum, S. Refaat, "We don't want school bags: Discourse on Corporate Social Responsibility in Egypt and the Challenges of a New Practice in a Complex Setting," International Journal of Sociology and Social Policy, ٣٥ (٩): ٢٠١٥, pp. ٣٩٠-٤٠٢

٣١ M. Lazzarato, The Making of the Indebted Man, (Amsterdam, Semiotext(e), ٢٠١١); A. Roy, Poverty Capital; J. Elyachar, Markets of Dispossession: NGOs, Economic Development and the State in Egypt, Durham, Duke University Press, ٢٠٠٥)

٣٢ J. Elyacahr, Markets of Dispossession, Chapter ٦

٣٣ مقابلة مع مدير مشروعات المسؤولية المجتمعية في إحدى الشركات متعددة الجنسيات، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

التي قدمتها لهم الشركات ليتمكنوا من كتابة عروض وخطط للمشروعات تمكنهم من الحصول على التمويل، وتدريجيا، صار "الانشغال الرقمي/الورقي" هو الهاجس الرئيس للجمعيات، التي صارت تهتم . على سبيل المثال . بزيادة أعداد المستفيدين من خدماتها الطبية والإعلان عن ذلك، مقابل استيفاء احتياجات المستفيدين وإن علت تكلفتها وقلت أعدادهم[٣٤].

ولم يكن "المجال الإسلامي" بمنأى عن تلك التحولات، فإضافة لما سبقت الإشارة إليه من "صعود رجال الأعمال" في جماعة الإخوان، وتصالح الإسلاميين (الصاعدين في إطار "الانفتاح" الساداتي) مع التصورات الاقتصادية الليبرالية بشكل عام على نحو أدى لتآكل الأطروحات الاقتصادية المستقلة للتيار الإسلامي واندماجها في اتجاهات "اقتصاد السوق" والاقتصاد العالمي،[٣٥] تداخلت المفاهيم الإسلامية والنيوليبرالية عن الفقر منذ نهاية الثمانينات[٣٦] حتى أثمرت . خلال العقد الأول من الألفية الجديدة . زيادة ملحوظة في أعداد الفتاوى الصادرة عن جهات رسمية تشجع على توجيه أموال الزكاة إلى المشروعات التنموية التي تقوم عليها المؤسسات الأهلية، عوضا عن إعطائها للفقراء والمحتاجين بصورة مباشرة[٣٧]. فيما كانت الظاهرة الإسلامية الأهم . في هذا العقد الأول من القرن . هي صعود «الدعاة الجدد»، ومشاركتهم الكبيرة في العمل الخيري المؤسسي على نحو أعاد تعريف المجال برمته، وهي ظاهرة لا يمكن بحال فصلها عن التحولات العامة التي سبقت الإشارة إليها، غير أن أسبابا إضافية ساهمت في تكوينها وصعودها، كان أهمها تحول قاعدة الأعمال الخيرية من المسجد إلى الجمعية/المؤسسة المصاحب لتحول النشاط الديني/الدعوي من المسجد إلى الشاشات التليفزيونية، وهي تحولات كان الأصل فيها التضييق على النشاط المسجدي.

كان انتهاء «الحرب على الإرهاب» أحد أسباب التضييق المسجدي. فمع تراجع «خطر الإرهاب» بإصدار الجماعة الإسلامية مراجعاتها في نهايات التسعينات، وتنامي القوة السياسية للإخوان (الذين شكلوا الكتلة المعارضة الأكبر في برلماني ٢٠٠٠ و٢٠٠٥) لم يعد ثمة مبرر للتسامح مع خطاب إسلامي قادر على الحشد الاجتماعي كالإخوان والسلفيين، فضمت الوزارة عددا من المساجد التابعة للجمعيات الإسلامية القائمة كالجمعية الشرعية والجمعيات التابعة للإخوان، كما أصدر مجلس الوزراء سنة ٢٠٠١ قرارا بتنظيم بناء المساجد الجديدة يشترط فيها . إلى جانب عدد من الشروط الفنية المتعلقة بالبناء . استصدار تصريح من وزارة الأوقاف، وبالجملة . كما يشير تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية . فإن المساجد الأهلية كانت تخضع لرقابة من جهات الأمن الداخلي التي لا تتدخل في شؤونها طالما كان القائمين عليها من العائلات أو الأهالي غير المتصلة بالنشاط الحركي الإسلامي، «ولكن عندما ينشط تيار سياسي أو ديني غير مرغوب فيه أو يشهد المسجد نشاطا جماهيريا مثيرا للقلق يتحرك جهاز أمن الدولة ويصدر أوامره لوزارة الأوقاف لضم المسجد، ودائما ما تستجيب الوزارة لذلك.»[٣٨] ومع «تأميم» المؤسسات الرسمية المساجد من جهة، وهيمنة الخطاب النيو ليبرالي من جهة أخرى، ظهر «الدعاة الجدد» الإسلاميين، الذين تبنوا خطابا يدعو إن «التنمية بالإيمان»، توجه بالأساس لشباب الشرائح العليا من الطبقات الوسطى، وانتقل نشاطهم من المساجد إلى الفضائيات، كما نشطوا في المجال الخيري من خلال عدد من المؤسسات والهيئات القائمة، قبل أن يستقلوا بمؤسساتهم.

لم يقتصر التوسع في النشاط الخيري المؤسسي على الدعاة الجدد. فقد أتبع القانونين ١٩٩٩/١٥٣ (والذي حكمت المحكمة الدستورية سنة ٢٠٠٠ ببطلانه) و٢٠٠٢/٨٤ نموا في أعداد المؤسسات الأهلية وإشهار عدد من المؤسسات ذات التأثير، كان أهمها جمعيتي الأورمان ورسالة، واللتين ساهمتا بشكل مؤثر في تغيير إطار العمل الخيري المؤسسي، إذ اعتمدت الأورمان . لأول مرة . على الإعلانات التليفزيونية في طلب التبرعات فلم تعد معتمدة على المساهمين في محيطها الجغرافي (كما هو الحال . على سبيل المثال . في الجمعية الشرعية، التي كان اعتمادها أساسا على مساهمات شهرية من التجار المحيطين بفروعها)[٣٩]، كما كانت وسيطا في تنظيم زيارات للملاجئ وغيرها من غير أن تفرض على الزائرين أي التزامات تجاه المؤسسة، وأما رسالة (والتي تطورت عن نشاط طلابي نشأ بجامعة القاهرة سنة ١٩٩٩) فقد اعتمدت . ولأول مرة أيضا . على مأسسة التطوع والاستفادة بجهود المتطوعين من غير المنتمين بالضرورة للتنظيمات الإسلامية من شباب الطبقات الوسطى المدينية، والذين ربطت تصوراتهم الدينية الثواب الأخروي بخدمة الغير والمسؤولية الاجتماعية

٣٤ مقابلة مع مؤسس إحدى المؤسسات الأهلية العاملة في المجال الطبي، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

٣٥ C. Tripp, Islam and the Moral Economy: The Challenge of Capitalism, (New York, Cambridge University Press, ٢٠٠٦)

٣٦ ترصد أنانيا روي، على سبيل المثال، تقديم صندوق المعونة الأمريكية منحة لاتحاد رجال أعمال الأسكندرية، حولت من خلالها برنامجهم في تقديم الزكاة لغير القادرين إلى برنامج تمنوي تقدم من خلاله القروض الصغيرة التي يلتزم المستفيدون بردها، انظر A. Roy, Poverty Capital, ١٥٣

٣٧ M. Atia, Islamic Approaches to Development: A Case Study of Zakat, Sadaqa, and Qurd al-Hassan in Contemporary Egypt, ٨th International Conference on Islamic Economics and Finance

٣٨ عمرو عزت، لمن المنابر اليوم

٣٩ مناقشات بؤرة بحثية مع قيادات ومتطوعين في المؤسسات الخيرية المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

(منزوعة «السياسة») وبالإضافة للميادين التقليدية للعمل الخيري[٤٠]، ومنها تقديم الإعانات والرعاية الطبية والمساهمة في محو الأمية، نشطت رسالة بشكل جزئي في مجالات تنموية تعمق العلاقة «بالسوق»، كتأسيس مركز رسالة للتدريب، والذي يوفر فرصا «لتوظيف المتدربين بالتعاون مع كبرى شركات التدريب والتوظيف»، وكالوساطة في إيجاد بعد عروض التوظيف للمحتاجين من خلال مؤسسات القطاع الخاص، وعلى نهج محمد يونس أسست رسالة «بنكا للفقراء» المساهمة في تقليل معدلات البطالة من خلال توفير القروض لإنشاء مشروعات ذات قيمة مضافة.[٤١] وكانت هذه الإسهامات التي قدمتها الأورمان ورسالة (الاستناد للدعاية التليفزيونية، الاعتماد على المتطوعين من شباب الإسلاميين/المتدينين غير المنتمين للتنظيمات الإسلامية الأساسية، بناء روابط قوية مع مؤسسات القطاع الخاص، الاعتماد على القروض الهادفة «للتمكين الاقتصادي») هي الأساس الذي قامت عليه مشروعات «التنمية بالإيمان»، والتي كان الداعية عمرو خالد ومشروعه . صناع الحياة . الطرف الأهم فيها.

٣.٣ التنمية بالإيمان

بزغ نجم الدكتور عمرو خالد في نهاية التسعينات من خلال الدروس التي ألقاها في مساجد أحياء الطبقات الوسطى العليا القاهرية (العجوزة، المهندسين، اكتوبر) ومنازل بعض المريدين من نفس الطبقة، قبل أن يتحول لنجم الفضائيات الإسلامي الأول من خلال برامجه الرمضانية وغيرها في السنوات الأولى للألفية. ومع تزايد نشاطه وتأثيره تعرض الداعية لضعوط أمنية اضطرته لمغادرة البلاد وتقديم برامجه المتلفزة من الخارج ليتلقاها أبناء الطبقة ذاتها المحافظات المختلفة، والذين امتلكوا الأطباق الفضائية التي تتيح مشاهدة القنوات التي ظهرت فيها برامجه . وفي أعقاب عمليات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في أمريكا . والتي أدت لوصم الفاعلين الإسلاميين بـ«صناع الموت» وإعلان إدارة الرئيس بوش «الحرب على الإرهاب»، وزادت من الحاجة بالتالي لإيجاد «بديل إسلامي» للتيارات المسلحة . أعلن عمرو خالد عن مشروع «صناع الحياة»، القائم على الترويج لمبادرات التنمية الشبابية وهو المشروع الذي جذب الشباب المتدين من الطبقات الوسطى العليا، والمحتك بـ«الغرب» بحكم مواقعه الاجتماعية، فتطوعوا في تنظيم عدد من المبادرات الاجتماعية التي أعلن عنها خالد من خلال برنامجه، قبل أن ينتظم النشاط بدءا من سنة ٢٠٠٥ في صورة جمعية أهلية مشهرة.

جسدت جمعية صناع الحياة . بأنشطتها وطريقة إدارتها للعمل التغييرات التي طرأت على مجال العمل الخيري، كما عبرت عن تحولات في شكل ممارسة الإسلاميين للنشاط ودخول قطاعات جديدة منهم إليه. فبنت على إسهام رسالة، التي رآها الكثير من المتطوعين «الأب الروحي للتطوع» و«الاسم الأكثر ارتباطا بالتطوع» في بداية الألفية[٤٢]، وطورته من ثلاثة جهات متداخلة اتصلت كلها بإتمام الانتقال من العمل الخيري إلى التنموي القائم على تصورات إسلامية نيوليبرالية.

أول أوجه التطوير كان تغيير دور المتطوع من كونه ذراعا للمؤسسة إلى كونه فاعلا مبادرا[٤٣]. فانشغال رسالة بالعمل الخيري أساسا (وإن مال نشاطها للتنمية بصورة متزايدة عبر السنوات) أدى إلى تعاملها مع التطوع كتبرع بالجهد البدني بالأساس، استخدم بشكل رئيسي في تحصيل التبرعات المادية والعينية من المتبرعين وإيصالها إلى المستفيدين من الفقراء والمحتاجين. وقد ساعد هذا التوجه . غير القائم على التزام طويل المدى . على بناء حقل واسع من المتطوعين

٤٠ S. Sparre, "Experimenting with Alternative Futures in Cairo: Young Muslim Volunteers Between God and the Nation," Global Studies in Culture and Power ٢٥ (٢), ٢٠١٨

٤١ انظر موقع رسالة، resala.org

٤٢ بدا هذا التقدير لرسالة ودورها الريادي في التطوع محل اتفاق بين متطوعي سائر المؤسسات والذين شاركوا في البؤر البحثية التي تم عقدها في القاهرة في يوليو ٢٠١٨

٤٣ يظهر تصور عمرو خالد لهذا التحول في كتابه الإيمان والعصر: رؤية جديدة فعالة لدور الدين في الحياة (القاهرة، دار سما للتوزيع والنشر، ٢٠١٥). يحدد فيه هدف المشروع ب«عودة فاعلية الدين في إثراء الحياة والتحفيز على العمل» (١٠٩)، ويستخدم النصوص القرآنية الحاثة على العمل باعتباره العمل بالمفهوم المعاصر المرتبط بالإنتاج، الذي يراه المبتغى من الإيمان (١٣١)، وبناء على هذا المقصد ينظر في المنظومة الأخلاقية فيذهب إلى أن المنظومة الموروثة ليست نافعة وأنه ثمة حاجة لصياغة تصور «لمنظومة الأخلاق التي تحتاجها بلادنا» (٨٤) تساعد على إنكار المنكر الذي هو وجود الفقر الذي هو «أم المصائب والمنكرات» (١٣٩)، ولما كان علاج الفقر فرديا، يتمثل في السعي إلى السوق (١٣٨)، فكان لابد لمنظومة الأخلاق المنشودة أن تسعى لإيجاد ٣ صفات أساسية في الفرد، هي الإبداع، والإنجاز، والقدرة على التعايش (٨٥)، ويعيد خالد قراءة نصوص القرآن ومواقف السيرة للاستدلال على مركزية هذه الأخلاق الحاثة على العمل، فيذهب - على سبيل المثال، إلى أن سبب اختيار النبي للمدينة في الهجرة هو أن «المدينة مجتمع منتج...والنبي صلى الله عليه وسلم كان يبحث عن مجتمع منتج ولم يكن يريد أن يعيش على الموارد التي عنده دون جهد أو عمل» (١٢١)، ويختم الفقرة باستقصاء مكون من ١٣ سؤال يمكن للقارئ من خلاله قياس أخلاقه، من ضمن الأسئلة «هل تفضل العمل ضمن فريق عمل أم تجيده أكثر وحدك»، «هل أبدعت أي شيء جديد في أي مجال السنة الماضية»، «هل أنت شخصية إيجابية مبادرة أم آنت تابع لمن يبدأ أولا» «هل تحب نفسك وتقدرها»، و«هل أنجزت أعمالا مهمة الشهر الماضي» (٩٢). وبهذا يصير الفقر مشكلة أخلاقية إيمانية علاجها العمل، والعلاج، وإن كان فرديا بمعنى استقلاله عن الهياكل الاقتصادية المفقرة، فإنه ليس فرديا من حيث وجوب التناصح به من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلا يجب ترك الفقير لمنكره الذي هو الفقر، بل هو مستحق للمعاتبة عليه يمكنه الخروج منه، ولا يخفى التداخل بين هذا التصور للذات والفقر والاقتصاد والتصور النيوليبرالي لهما، كما لا يخفى التناقض بين هذا التصور للذات والفقر والتصورات الإسلامية الموروثة لهما، كما سيأتي تفصيله في الكلام عن الصوفية

الذين شاركوا في تنفيذ الأعمال المخططة من خلال إدارة المؤسسة[٤٤]، ولم تستهدف صناع الحياة من هذا الحقل الواسع من المتطوعين إلا الراغبين في الالتزام بمهام متوسطة وطويلة المدى، على نحو أدى لزيادة مساهمتهم في تصميم وتحديد المشروعات التي قاموا عليها، كما ساهم الإعلان عن المبادرات الناجحة (كمشروعات توصيل المياه العذبة والصرف الصحي لأحياء مفقرة، وتوفير مشروعات صغيرة، ومشروعات محو الأمية، وغير ذلك) من خلال البرامج التلفزيونية التي قدمها عمرو خالد نفسه (وبالأخص برنامج صناع الحياة، الذي أذيعت حلقاته في سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥) في تشجيع المتطوعين على أخذ زمام المبادرة واعتبارهم «أصحاب المشروع» لا القائمين على تنفيذه فحسب[٤٥]. وساهم الداعية ومشروعه من خلال ذلك في اجتذاب أعداد كبيرة ممن كان متطوعا في مؤسسات العمل الخيري إلى المشاركة في العمل التنموي.

ارتبط ذلك كله بثاني أوجه التطوير في التطوع، وهو الانتقال من «التطوع كأفراد» إلى بناء «مجتمع من المتطوعين» داخل المؤسسات، والذي ساعد عليه التزام المتطوعين بمسؤوليات ومهام متوسطة وطويلة المدى، وتشابه خلفياتهم الاجتماعية، وبحسب المتطوعين الذين شاركوا في أنشطة المؤسستين، فإن التطوع كفرد كان أسهل في رسالة منه في صناع الحياة، التي وجد المتطوعون صعوبة كبيرة في الاستمرار في النشاط فيها من غير أن يندمجوا في مجتمع المتطوعين الذين انتظموا في فرق عمل قامت على المشروعات المختلفة[٤٦]. أما ثالث أوجه التطوير في صناع الحياة فكانت توجيه اهتمام ادارة الجمعية المركزية إلى المتطوعين لا المستفيدين من خدمات الجمعية من فقراء ومحتاجين، إذ كان الانشغال الرئيسي هو «بناء الكادر» من حيث كفاءته في ادارة المشروع المسؤول عنه ومن حيث تكوينه الديني، فعلى عكس رسالة التي لم تحرص إبراز مرجعيتها الدينية في كل وقت (وإن كانت واضحة في المتطوعين والمتعاملين مع الجمعية)، كانت المرجعية الدينية جزءا رئيسيا وظاهرا في صناع الحياة التي كانت جزءا من مشروع الداعية عمرو خالد فكان انشغالها منصبا على استغلال مساحة «التطوع» في «تربية» المريدين وإنتاج متطوعين ذوي فهم للإسلام يقوم على الذات الليبرالية المنمية للنفس، ويحرص على بناء «المسلم المحترف» وتنمية كل فرد ليكون فعالا في المجتمع من خلال المبادرة بالفعل الإيجابي[٤٧].

أكملت هذه التطورات الصياغة الإسلامية النيوليبرالية، فاعتمدت صناع الحياة وأخواتها من المبادرات التي نشأت متأثرة بعمرو خالد على أموال مشروعات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتبرعات القطاع الخاص أكثر من اعتمادها على أموال الزكاة وتحررت بالتالي من القيود الشرعية على المصارف فتبنت أجندات تنموية بامتياز[٤٨]، واعتبرت أعمال البر غير التنموية «قصيرة النظر» كونها تعالج مشكلة الفقر (بتعبير الحكمة الصينية المشهورة) بتوزيع الأسماك بدل تعليم الصيد،[٤٩] وتركزت أعمالها التنموية على البنية التحتية، والإقراض الحسن للمشروعات الصغيرة المختلفة المصحوبة في الغالب بمجموعة من البرامج التدريبية الهادفة لتقديم الرعاية الشاملة.

كانت علاقة صناع الحياة وعمرو خالد بأجهزة الأمن معقدة بسبب إسهاماتهما التنموية المهمة من جهة وعلاقتهما بالإخوان من جهة أخرى[٥٠]. حاول الأمن استغلال صناع الحياة جزئيا في إيجاد بديل منزوع السياسة للإخوان، وذلك من خلال إشعار المتطوعين بوجودهم بشكل دائم تحت المراقبة والملاحظة الأمنية، والتضييق عليهم في أعمالهم بشكل متكرر. وفي حين لم تختلف ادارة الأمن لملف صناع الحياة بشكل جوهري عن إدارته لملف رسالة في فترة سابقة (حيث كان قد بدأ بالتضييق على نشاطها لقرب مؤسسيها من الإخوان، ثم صار أكثر تسامحا معها على نحو تجلى في المساهمة الكبيرة لرجال الأعمال القريبين من السلطة في تمويلها[٥١]) فإن طبيعة نشاط صناع الحياة (الأقرب للعمل التنظيمي بسبب طبيعة التطوع التي سبقت الإشارة إليها) جعله نشاطه "فعلا سياسيا في مجال غير مسيس،"[٥٢] وأبقى صناع الحياة بالتالي مثارا للريبة والتدقيق الأمني. ولم تتسع مساحة العمل المتاح لصناع الحياة بشكل جزئي إلا في نهاية العقد الأول من الألفية، والذي شهدت سنواته الأخيرة تفاهمات أدت لعودة عمرو خالد من منفاه الاختياري ومشاركته في الدعاية الانتخابية لمرشح الحزب للحاكم في الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٠ كان منافسه على المقعد البرلماني مرشحا عن الإخوان المسلمين.

٤٤ مناقشات البؤرة البحثية المعقودة مع المتطوعين في المؤسسات الخيرية، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

٤٥ مناقشات البؤر البحثية، يوليو ٢٠١٨

٤٦ مناقشات البؤر البحثية، يوليو ٢٠١٨

٤٧ S. Sparre, "Muslim Youth Organizations in Egypt: Actors of Reform and Development?" Danish Institute for International Studies. ٢٠٠٨

٤٨ M. Atia, Building a house in Heaven : pious neoliberalism and Islamic charity in Egypt, (Minnesota, University of Minnesota Press, ٢٠١٣), ١٤٧

٤٩ Mittermaier, "Bread, Freedom and Social Justice: The Egyptian Uprising and a Sufi Khidma," Cultural Anthropology, ٢٩ (١): ٢٠١٤, (٥٤-٧٩)

٥٠ تمثلت هذه العلاقة بالإخوان في أمرين رئيسيين أولهما علاقة عمرو خالد بالتنظيم، باعتباره عضوا سابقا فيه، وثانيهما نشاط عدد كبير من شباب الإخوان من خلال أنشطة صناع الحياة. وشكلت هذه العلاقة تهديدا لسببين، هما الخوف من تحول صناع الحياة لمجال لتجنيد واسع للإخوان، والخوف من توجيه الداعية دوائر المتطوعين الواسعة لصالح الإخوان

٥١ مقابلة مع أحد المتطوعين السابقين والموظفين الحاليين في رسالة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

٥٢ S. Sparre, Muslim Youth Organizations

٤.٣ تجاذبات المسجد والجمعية

لم يكن صعود التيار الإسلامي النيو ليبرالي (متمثلا في جمعية صناع الحياة) مؤذنا باكتمال الهيمنة النيو ليبرالية على العمل الخيري الإسلامي، إذ ظل قطاع واسع من هذا العمل بعيدا عن دوائر صناع الحياة. فعلى عكس الوضع في تركيا على سبيل المثال . (حيث أدت محدودية "التعدد الإسلامي" إلى تحول مجمل العمل تجاه النيو ليبرالية مع تحول الأطراف الرئيسة إليها)، منع تعدد توجهات الهيئات الإسلامية وتباين مصالح القائمين عليها من إيجاد تلك الهيمنة.[٥٣] ومع تعدد تصورات المؤسسات الخيرية والتنموية الإسلامية، اتسعت مجالات التجاذب بينها مع بقاء أرضية مشتركة للتعاون.

على عكس الهيئات الإسلامية الأخرى، التي قامت بالأساس على أفكار وتوجهات دينية مستقلة . جزئيا . عن الأشخاص أو متجاوزة لهم، ارتكزت جمعية صناع الحياة (الطرف الأكثر فاعلية في مجال العمل التنموي الإسلامي في هذا العقد) على وجود شخص عمرو خالد[٥٤]. وعلى الرغم من أنه كان قد بدأ نشاطه في مساجد أحياء العجوزة وأكتوبر في القاهرة، فإن تحول عمرو خالد من النشاط الوعظي إلى التنموي اقترن بوجوده في منفاه الاختياري، الذي قصر قنوات تواصله مع جمهوره على الفضائيات، بعيدا عن ساحات المساجد التي انطلق منها (أو . على أقل تقدير . اتصل بها) الإسلاميون الآخرون الناشطون في المجال الخيري، فتأسست . للمرة الأولى ربما . مساحة للعمل الإسلامي مستقلة عن المساجد.

استقلال العمل الخيري عن المسجد أدى لاتساع الفجوة بين صناع الحياة وغيرها من الهيئات الإسلامية. فتشابك الدرس والعمل من خلال المسجد في المؤسسات الأخرى حافظ على مركزية "العبادات" و"التقوى" كعناصر أساسية في بيئة تلك المؤسسات، وحافظ على قدر أكبر من التداخل الطبقي (خاصة في الدروس التي لم يكن لها استهدافا طبقيا واضحا، بخلاف دروس الدعاة الجدد)، وأبقى العلاقة بين الذكور والإناث في النشاط في إطار محافظ بحكم الفصل المكاني بينهم في النشاط المسجدي[٥٥]، ومن هذه المساحة اتجه نقد الهيئات الإسلامية إلى صناع الحياة. صدر النقد الأعنف عمن اقتصر نشاطهم (أو كاد) على المساجد، فلم يكن ثمة تعاون بين صناع الحياة وجمعية أنصار السنة، كما أثرت تحفظات الجمعية الشرعية على "سلوك" متطوعي صناع الحياة "المفرط" و"المتحلل من الضوابط الشرعية" على مساحة التعاون بين الهيئتين[٥٦]، وفي حين نشط معتقلو الجماعة الإسلامية المفرج عنهم تباعا (عقب مبادرة وقف العنف) في النشاط الخيري من خلال المؤسسات الإسلامية المختلفة، فإنهم امتنعوا عن التطوع في مبادرات صناع الحياة المختلفة، للأسباب ذاتها[٥٧]. ولم ينشط مع صناع الحياة بسبب هذه التحفظات إلا الإخوان ودوائرهم ممن عملوا في المجالات السياسية والمدنية (المستقلة عن المساجد) والذين لم تكن لهم فيما يبدو تحفظات «شرعية» و«سلوكية» جوهرية على صناع الحياة وأنشطتها، وإنما كان تحفظهم مرتبطا باقتراب الداعية من السلطة السياسية، على نحو تجلى في انسحاب كبير للإخوان من صناع الحياة بعد مشاركة خالد في الدعاية لأحد مرشحي الحزب الوطني في انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية.

السبب الثاني لتنامي الفجوة بين صناع الحياة وغيرها من الهيئات الإسلامية كان القيادات. فعلى عكس القيادات «المسجدية» للعمل الخيري والتي تكتسب شرعيتها ومكانتها (جزئيا على الأقل) من خلال المعرفة الدينية وثقة جمهور المسجد في صلاحها[٥٨]، اكتسبت القيادات «المؤسساتية/المدنية» لصناع الحياة شرعيتها من خلال معايير «الكفاءة الادارية» التي تمت أسملتها، على نحو تجلى في صعود أهمية «خبراء التنمية البشرية» ممن «يأسلمون» الادارة، مثل الدكتور إبراهيم الفقي والداعية الكويتي الدكتور طارق السويدان في تلك المرحلة. وقد شكلت تلك القيادة الجديدة للعمل الخيري، ذات الشعبية الكبيرة في قطاعات شباب الطبقات الوسطى المتأثرة بالخطاب النيو ليبرالي، تهديدا لمكانة القيادات التقليدية للعمل الخيري الإسلامي على نحو زاد من الهوة بين الجانبين.

ساهم تباين النشاط كذلك في تعميق الفجوة بين صناع الحياة وغيرها. فانطلاق العمل الخيري لتلك الهيئات من المسجد جعله ساحة لبعض أنشطتها على نحو عظم من أهمية النشاط الديني وأدى لاختلاطه بالخيري، فالعمل الخيري لأنصار السنة . وبحسب موقع الجمعية . يتمثل في «بناء المساجد والمشروعات ومنها مستوصفات ومدارس إسلامية ودور للمسنين والأيتام»[٥٩]،

٥٣ C. Tugal, "Fight or Acquiesce? Religion and Political Process in Turkey's and Egypt's Neoliberalizations," Development and Change, ٤٣ (١), ٢٣-٥١

٥٤ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعي المؤسسات المختلفة، يوليو ٢٠١٨

٥٥ على عكس المساجد التاريخية في مصر (كالأزهر، السلطان حسن وغيرها)، تفصل المساجد الحديثة، سواء التي بنتها جمعيات إسلامية كالجمعية الشرعية وجمعية أنصار السنة، أو التي يلقي من خلالها الدعاة الجدد دروسهم (كمساجد دعوة الحق في الدقي والحصري في ٦ أكتوبر ومصطفى محمود في المهندسين، وغيرها) بين مناطق الرجال والنساء، بحيث لا يتداخلان مطلقا، سواء في داخل المسجد أو في الممرات الموصلة إليه

٥٦ مقابلة مع أحد مسؤولي الجمعية الشرعية، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

٥٧ مقابلة مع مسؤول إحدى المؤسسات الخيرية التابعة للجماعة الإسلامية، يوليو ٢٠١٨

٥٨ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعي المؤسسات المختلفة، يوليو ٢٠١٨

٥٩ انظر موقع جماعة أنصار السنة .http://www.ansaralsonna.com/web/pageother-657.html

والجمعية الشرعية يمتزج فيها النشاط الخيري . كرعاية الأيتام بالنشاط الدعوي المسجدي، المتمثل في إشراكهم في دروس وحلقات العلم وتحفيظ القرآن التي يقوم عليها القائمين على الجمعية[٦٠] ولا يختلف الوضع كثيرا في الهيئات الأخرى، باستثناء رسالة، التي لا تنشط من خلال المساجد، ولا تحرص على إظهار هويتها الدينية، ولكنها مع ذلك لا توجد مجالا مستقلا عن المسجد لتفاعل المتطوعين وتطوير «ثقافة مؤسسية»، لأن تعتمد . كما سبق . على «أفراد» من المتطوعين من غير أن تسعى لأن تبني بهم «مجتمعا للمتطوعين» كما هو الحال في صناع الحياة.[٦١] أما صناع الحياة فتبدو مشروعاتها أقرب لما يطلق عليه توغال «عمل خيري متجه لخدمة السوق» (مقابل «العمل الخيري الاجتماعي») [٦٢]، فالهدف الأساسي للأنشطة التنموية للجمعية كان . بحسب أحد المتطوعين . تحقيق «الحرية المالية» للمستفيدين من الخدمات[٦٣]، وذلك من خلال توفير قروض للمشروعات الصغيرة (على نحو يتطابق مع تصورات علاج الفقر وآلياته التي سبقت الإشارة عليها).

وإضافة لاتساع الهوة بين الأنشطة المنطلقة من المساجد والمستقلة عنها، أدى اختلاف مجالات العمل بين نوعي النشاط الخيري إلى اختلاف سبل التمويل. فاما المؤسسات المرتبطة بالمساجد، مثل الجمعية الشرعية، فاعتمدت في تمويلها على تبرعات يجمعها مسؤولو الجمعية بشكل دوري من خلال علاقاتهم مع التجار في الأحياء المختلفة ومن خلال صناديق التبرعات في المساجد،[٦٤] خلافا للمؤسسات المنفصلة عن المساجد، والتي كان تواصلها مع جمهورها بالأساس من خلال القنوات الفضائية، فلجأت بالتالي للدعاية التليفزيونية، إما من خلال البرامج القريبة منها (مثل برنامج صناع الحياة الذي قدمه عمرو خالد)، أو . بعد ذلك . من خلال الإعلانات، التي تكثفت عبر السنوات وتركزت في شهر رمضان.

وعلى الرغم من أهمية مجال العمل (المسجد مقابل الجمعية/المؤسسية) في تحديد طبيعة النشاط والعلاقة بين الأطراف المختلفة، فثمة خطورة في التعامل مع المسجد/الجمعية كثنائية صلبة تقوى على تفسير سلوك الجمعيات المختلفة والعلاقات بينهما. فالمساجد . ومن خلال عمل تلك الجمعيات . لم تعد مقتصرة على «المجال الديني»، بل تحولت لمنصات ينطلق منها الإسلاميون لتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة امتد عملها لما يتجاوز المجال الديني بل والخيري التقليدي، فنشطت من خلالها الجمعيات في مجالات التعليم والرعاية الصحية وتقديم المعونات والمشاركة في تأسيس البنية التحتية وغير ذلك [٦٥]، والجمعيات المستقلة عن المساجد (مثل رسالة) نشطت في مجالات «دينية» كإعمار المساجد وتحفيظ القرآن، كما أن جماعة الإخوان، ومن خلال تنوع أنشطتها بين السياسي والحقوقي والدعوي والتنموي والخيري، وقفت على أرض ثالثة بين المجالين على نحو تجلى . على سبيل المثال . في نشاط الجمعية الطبية الإسلامية، التي لم تتصل بشكل مباشر في عملها بالمساجد وظلت مع ذلك . بحكم ارتباطها العضوي بالتنظيم . مصطبغة بالصبغة الدينية له، ولم يستند تمويلها إلى الدعاية التليفزيونية وإنما إلى شبكات التنظيم المتشابهة في منطقها مع الشبكات المسجدية التقليدية.

كما أن تباين مجال العمل . بل وفلسفته . لم يكن العنصر الوحيد أو الحاسم في تحديد إمكانية التعاون بين الهيئات الإسلامية المختلفة، إذ تحددت مجالات التعاون وفق معايير أكثر عملية مرتبطة بالمصالح والإمكانيات، فالجمعية الشرعية . بحكم أسبقيتها في الوجود في المناطق الجغرافية التي عملت فيها . تحولت في علاقتها بالمؤسسات الأخرى لـ«قاعدة بيانات» و«منسق عمل» تستطيع المؤسسات كافة الاستناد إليها في تحديد الاحتياجات وتعريف المحتاجين، وإن كانت حدود التعاون في المشروعات توقفت على مدى «التوافق الديني» بينها وبينهم، إذ حالت توجاتها المحافظة دون تعاونها في مشروعات تقوم عليها صناع الحياة وأخواتها من الجمعيات التي رأى أعضاء الجمعية الشرعية فيهم تخففا في الالتزام الديني خاصة فيما يتعلق بالنساء، وكان مجال التعاون أوسع بين صناع الحياة ورسالة،[٦٦] حيث ساهمت الأخيرة . والتي خرج منها عدد ممن قاد المتطوعين في الأولى لاحقا . في تعريف متطوعي صناع الحياة على بيئة العمل وضوابطه في المناطق التي نشطت فيها، فيما أفاد المتطوعون من الهيئات المختلفة قلة التعاون مع جمعية أنصار السنة، التي لم تحاول التوسع في أنشطتها الخيرية واكتفت بإدارتها من خلال المساجد والمستوصفات التي قامت عليها.

كان الحرص على الموازنة بين المصالح المتضاربة السمة المميزة لعلاقة الإخوان بالجمعيات المختلفة، فالجمعيات . في إطار سعيها

٦٠ مقابلة مع أحد مسؤولي الجمعية الشرعية، يوليو ٢٠١٨

٦١ تقوم رسالة . مع ذلك . على عدد من الأنشطة «الدينية» المسجدية كمشروع إعمار المساجد وما يتصل به من حلقات تحفيظ القرآن وغيره.

٦٢ C. Tugal, "Contesting Benevolence: Market Orientations Among Muslim Aid Providers in Egypt," Qualitative Sociology, ٣٦ (٢), ٢٠١٣. ١٤١-١٥٩

٦٣ مقابلة مع أحد المتطوعين في صناع الحياة، يوليو ٢٠١٨

٦٤ مقابلة مع أحد مسؤولي الجمعية الشرعية، يوليو ٢٠١٨

٦٥ J. Harrigan and H. El-Said, Economic Liberalization, Social Capital and Islamic Welfare Provision (New York, Palgrave, ٢٠٠٩)

٦٦ بؤرة بحثية مع مسؤولين ومتطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

لاجتذاب المتطوعين لتنفيذ مشروعاتها، وسيطرة تنظيم الإخوان على أعداد كبيرة من المتطوعين المحتملين. سعت لعدم الاصطدام بالجماعة، والاستفادة من طاقات شبابها، غير أنها حرصت كذلك على عدم استفزاز الأمن بالتواجد المكثف للإخوان وتحويل المؤسسات لامتدادات للتنظيم على نحو قد يؤدي لتدخل أمني يوقف العمل، والإخوان حرصوا في المقابل على التمدد في مساحة العمل الأهلي من خلال كيانات شرعية قائمة في ظل التضييق الأمني على كياناتهم[٦٧]، وعلى الرغم من الاختلاف الجزئي لعلاقة الإخوان بالهيئات المختلفة، كانت الصيغة الحاكمة لجل العلاقات تواجد شباب الإخوان في الجمعيات (وبالأخص جمعيتي رسالة وصناع الحياة القائمتين على المتطوعين) من غير أن يسعوا بشكل منهجي خلال نشاطهم فيها إلى تجنيد المتطوعين في الجماعة، وبقيت مع ذلك احتكاكاتهم بالمؤسسات قائمة بسبب حرصهم على الظهور «كإخوان» وتعظيم استفادة التنظيم من أعمال البر التي قاموا عليها، خاصة في أوقات الانتخابات[٦٨]. ولم يختلف الأمر كثيرا حتى مع المؤسسات القريبة من الدولة (مثل مؤسسة مصر الخير، التي أشهرت سنة ٢٠٠٧ ورأس مجلس أمنائها الدكتور علي جمعة، مفتي الجمهورية وقتئذ، ومؤسسة بنك الطعام القريبة منها والتي أشهرت بعدها بفترة وجيزة)، والتي تحصلت (بحكم تداخلها مع دوائر المال والسلطة) على موارد مالية ضخمة من غير أن تمتلك طاقة تطوعية تمكنها من القيام على مشروعاتها، وبالأخص المشروعات الخيرية والموسمية (كتوزيع الطعام في رمضان وغيره)، فاعتمدت في ذلك على شبكات متطوعي الإخوان ومؤسساتهم[٦٩] على نحو مكن الجماعة من الاستغلال السياسي للتبرعات في بعض الأحيان، ومكن هذه الجمعيات من المبالغة في حجم نشاطها وبالتالي الحصول على المزيد من التبرعات والثقة من المتبرعين.

٤. يناير وتلاها: العمل الخيري في ظل الحكم العسكري

١.٤ ثورة

على الرغم من نمو مجال العمل الخيري المؤسسي. من حيث أعداد المؤسسات النشطة، وإجمالي الإنفاق من خلالها ، فإنه بقي محدودا عند مقارنته بمجمل "السوق الخيري"، إذ تذهب التقديرات إلى أن غالبية التبرعات لم تمر بالقنوات المؤسسية الرسمية وإنما اتجهت من المتبرع للمستفيد مباشرة بلا وسيط، أو بوساطة شبكات محلية غير مؤسسية[٧٠] وهو ما عكس عجز البنية القانونية - ولأسباب مختلفة - عن استيعاب النشاط الخيري أو حتى القطاع الأكبر منه.

كان هذا القصور في بعض أوجهه متعمدا، فمع حرص السلطة السياسية على إدماج أموال التبرعات في إطار قانوني خاضع لسلطانها، حكمت اعتبارات أخرى إدارتها للمجال ومنعت توسعه، كان أولها الحرص على إبقاء المجال "منزوع السياسة" قدر المستطاع عن طريق استبقاء السلطة الفعلية للأجهزة الأمنية، التي لم تكتف بتقييد الدخول إلى المجال القانوني، وإنما أبقت المؤسسات القانونية القائمة مفتتة بتفريغ الاتحادات النوعية والجغرافية من مضامينها وفرض رقابة لصيقة على المؤسسات وضعت سقفا لإمكانية التنسيق بينها بحيث لا تتحول لكتلة سياسية معارضة، خاصة في تنامي الاستناد إلى شبكات المتطوعين، فيما كان السبب الثاني تعاظم دور المؤسسات الأهلية كشريك "غير مسيس" في الحكم[٧١] (باعتباره صاحب الدور الأكبر في عملية التنمية) وبالتالي محاولة الموازنة بين إيجاد مساحة الحركة التي تسمح بوجود اللاعبين غير الحكوميين في المجال، والقيود التي تضمن عدم تحول "الشريك" لطرف معارض، خاصة في ظل مساهمة المؤسسات - وبالأخص الإسلامي منها - في إعادة دمج أعضاء الجماعة الإسلامية (وغيرها من التنظيمات المسلحة) الخارجين من السجون مع ضمان تحييد نشاطهم السياسي.

٦٧ بؤرة بحثية مع متطوعين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

٦٨ بؤرة بحثية مع متطوعين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

٦٩ مقابلة مع موظف في مؤسسة مصر الخير، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

٧٠ C. Herrold, "Giving in Egypt: Evolving Charitable Traditions in a Changing Political Economy" in P. Wiepking and F. Handy (eds) The Palgrave Handbook of Global Philanthropy. Palgrave Macmillan, London. تجدر هنا الإشارة إلى فروق بين أنماط التبرع عند الرجال والنساء، إذ يميل الذكور إلى إيداع أموال الزكاة في المساجد، فيما تميل الإناث إلى إيصالها بصورة مباشرة للمستفيدين، انظر عادل عامر، الجمعيات الخيرية في مصر وحجم إنفاقها

٧١ مكن من هذه الصيغة اعتبار التنمية قضية تقنية لا سياسية، الأمر الذي ضيق ما يمكن وصفه ب»الحيز الأصلي» للسياسة، واعتبر بالتالي وجودها في مجالات مختلفة تسييسا مرفوضا لهذا المجالات (ليس أقلها أهمية النضالات النقابية)، ثم سمح بعد ذلك بأن يعتبر رئيس الجمهورية نفسه ودوره بعيدا عن السياسة

عصفت ثورة يناير بهذه الاعتبارات، كما عصفت بأجهزة الأمن التي قيدت العمل الأهلي، فانفتح الباب على مصراعيه أمام أشكال النشاط المختلفة، وكثرت المبادرات الخيرية والتنموية الصادرة بالأساس إما عن متطوعين سابقين في جمعيات كرسالة وصناع الحياة استغلوا مساحات العمل المتاحة في الاستقلال بأنشطتهم (خاصة في ظل تحفظهم على علاقة المؤسسات بالأمن، والتي لم تمنعهم في السابق من الاستمرار في العمل بها لغياب البدائل)، أو عن «اللجان الشعبية» التي نشأت في الأحياء المختلفة في الأيام الأولى للثورة لتعويض «الفراغ الأمني» ثم تحولت لمبادرات تقوم على أنشطة خيرية وتنموية محلية مختلفة.[٧٢] وفي الحالتين، لم تتخذ المبادرات (إلا فيما ندر) أشكالا قانونية[٧٣]، إذ أدى الانهيار المؤقت لعصا الأمن إلى تحول مجال «الاستثناء من القانون» من مجال تحدده سلطة الأمن في تفاوضها مع الجهات المختلفة إلى مجال يحدده الفاعلون من خلال نشاطهم، وبدت المبادرات بالتالي قائمة على إرادة منشئيها لا على إقرار السلطة بتلك الإرادة وإشهارها، فلم تعد للإشهار أهمية كبير، خصوصا بالنسبة للفاعلين الجدد .

أفرزت البيئة السياسية الناتجة عن ثورة يناير أسئلة مختلفة للناشطين في المجال الخيري والتنموي، فبالتوازي مع اختفاء (أو، على الأقل، تراخي) القيود على التمويل والنشاط (على نحو همش من أهمية القانون المقيد، وسمح باتساع العمل) ووجود مناخ جديد شجع على التطوع بسبب الرغبة في المشاركة في مشروع التغيير (على نحو جعل المتطوعون يعتبرون الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ «فترة ذهبية للتطوع»)[٧٤]، فرض انفتاح المجال السياسي تحديات لم تكن موجودة من قبل، إذ اتجهت جل الجهود الأهلية التطوعية خلال تلك الفترة إلى «ميدان الثورة» و»السياسة» من خلال المشاركة في الأحزاب والتكتلات الثورية والأنشطة التوعوية والحملات الانتخابية،[٧٥] وهو ما أثر على المجالين الخيري والتنموي (المستقل . في تصوره لذاته . عن السياسة) بأشكال لم يكن أهمها ولا أجلاها سحب الطاقات منهما إلى العمل السياسي (إذ كانت الطاقات التي نشطت بعد الثورة كافية إلى تغطية احتياجات المجالات المختلفة للعمل الأهلي)، وإنما كان محاولة المؤسسات المختلفة تعريف موقعها وحدود عملها وعلاقاتها في ظل الوضع الجديد.

تعاملت الأطراف الإسلامية في العمل الخيري/التنموي مع هذا «الانفتاح السياسي» بطرق مختلفة. فاختارت بعض المؤسسات (على رأسها رسالة والجمعية الشرعية ومصر الخير) عدم الخوض في المجال السياسي بشكل مباشر والاقتصار على النشاط الخيري والتنموي، فاستغلت رسالة رفع القيود الأمنية من جهة ورغبة مؤسسات القطاع الخاص في تحسين صورتها بعد الثورة فدخلت . بحسب موقعها . في مشروعات خيرية مع شركات كغبور وبيبسي وتويوتا، تهدف لتخفيف وطأة الآثار الاقتصادية للثورة بتوفير الغذاء والملابس للمحتاجين، و»تكريم أسر الشهداء»، وإقامة مشروعات تنمية مستدامة كإقامة محطات لتحلية المياه والمشروعات البيئية،[٧٦] ومع الحرص على قصر النشاط على هذا المجال واجهت قيادة المؤسسة ضغوطا من المتطوعين المطالبين باتخاذ مواقف أكثر وضوحا وإيجابية تجاه الثورة، أدت عدم الاستجابة لها . مع أسباب أخرى سيأتي ذكرها . إلى انسحاب هادئ للمتطوعين من العمل[٧٧]. في حين لم تتأثر مؤسسة مصر الخير . غير

٧٢ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين ومسؤولين سابقين وحالين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

٧٣ تضاعف عدد الجمعيات المسجلة في السنتين اللاحقتين للثورة بارتفاعه من متوسط ١٥٠٠ جمعية جديدة في السنة قبل الثورة لأكثر من ٣٠٠٠ جمعية جديدة في كل من هاتين السنتين (انظر أماني قنديل، الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر، ص ٢٥). وعلى الرغم من هذه الزيادة الكبيرة، يتفق يذهب المتطوعون والمسؤولون عن الجمعيات المختلفة إلى أن الغالبية العظمى من المبادرات الجديدة اختار أصحابها عدم التأطر بالقانون، وهو ما يكشف عن اتساع حجم التطوع والمشاركة في المبادرات في هذه الفترة

٧٤ مناقشات البؤر البحثية المعقودة مع متطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة. القاهرة، يوليو ٢٠١٨

٧٥ مناقشات البؤر البحثية المعقودة مع متطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨. تقصر أماني قنديل كذلك مشكلة التسييس على الإسلاميين، أو من تسميهم «الجمعيات ذات الأساس العقائدي.» وهذا الكلام يتناقض مع كلام المتطوعين، الذين أكدوا تحول جل طاقات التطوع إلى المجال السياسي المباشر أو التنمية السياسية خصوصا في الفترة التي أعقبت تنحي الرئيس مبارك عن السلطة في فبراير ٢٠١١. وتتغافل الكاتبة كذلك السياق الذي تم فيه . بحسبها . التسييس، قبل الثورة، فتشير إلى خلط الإسلاميين، وبالأخص الإخوان، العمل الخيري والسياسي من غير أن تشير لضيق المجال السياسي عن الجميع وقتئذ، وتحول المجالات المدنية المختلفة، من النقابات للجمعيات بل والأندية الاجتماعية لأفنية خلفية للسياسة، بل وتفترض الكاتبة . فيما يسهل . طبيعية وسهولة الفصل بين التنموي والسياسي، وتتناسى الطبيعة التاريخية والسياسية للفواصل بين المجالين، والتي يجري تعريفها بطرق مختلفة لإضفاء ونزع الشرعية عن أنشطة معينة، وتصير بالتالي مجالات تفاوض/نزاع، أن سيولة الفواصل وعمق التداخل هو بالتحديد ما سمح بانتقال جل المتطوعين إلى العمل التنموي السياسي والسياسي المباشر في بعض الأحيان، وهي تقسيمات للعمل تعبر عن توجهات عامة لا عن أطر محددة بدقة. انظر قنديل، الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر، ٤١-٤٦

٧٦ للمزيد عن هذه المشروعات، انظر صفحة «الداعمين» في موقع مؤسسة رسالة، https://resala.org/ar/sponsors-listing

٧٧ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

القائمة على التطوع. ولا الجمعية الشرعية سلبا بهذا التوجه، ولم تتغير بشكل ملحوظ قنوات تمويلهم التي سبقت الإشارة إليها، وإن كان ثمة مؤشرات على أن الاضطراب الاقتصادي أثر سلبا. وإن بنسبة غير كبيرة. على إجمالي ما كانت الجمعية الشرعية تحصله من تبرعات جاءت في معظمها من تجار يعملون في المجالات الجغرافية لفروع الجمعية.

وفي المقابل، دفع الانفتاح السياسي مؤسسات أخرى لتغيير طبيعة نشاطها، فحرص الإخوان. في ظل توسع مشاركتهم السياسية. على المزيد من التمايز عن المؤسسات الأهلية القائمة، وأصبح أعضاء الجماعة المشاركين في أنشطة المؤسسات المختلفة أكثر حرصا على إعلان انتمائهم الإخواني، ودخلوا بسبب ذلك في تجاذبات مع القائمين على تلك المؤسسات دفعتهم للإنسحاب منها،[٧٨] وفي ظل غياب الأمن، كان انسحابهم إيذانا بتأسيس جمعياتهم التي مكنت التنظيم من تعظيم العائد السياسي من نشاطهم الخيري والتنموي.[٧٩] وأما الدعوة السلفية بالأسكندرية (القريبة من جمعية أنصار السنة) فكانت الغلبة فيها لتيار (قوامه الرئيسي من الشباب) نادى بتأسيس حزب سياسي، على الرغم من معارضة بعض أقطاب الدعوة ممن حصروا أنفسهم في العمل الدعوي والخيري[٨٠]. ومع تأسيس حزب النور، توجهت إليه أكثر الطاقات المالية والبشرية. وأما صناع الحياة فكشف الانفتاح عن تناقضاتها السياسية، ففي حين أعلن عمرو خالد في مايو ٢٠١٢ مشاركته عددا من رجال الأعمال المقربين من دوائر الرئيس مبارك في تأسيس حزب سياسي، كانت كتلة مؤثرة من المتطوعين تنظر بريبة وتوجس لتلك الدوائر، وكانوا أقرب إلى الإسلاميين (خاصة الإخوان) والتجمعات الشبابية الثورية منها، فيما كانت كتلة أخرى تفضل. بحكم انغماسها في العمل التنموي بطبيعته «التقنية». عدم الخوض في العمل السياسي المباشر، فتحول الداعية. بحسب عدد من المتطوعين. من «عامل جذب لصناع الحياة» إلى عامل طرد للمتطوعين[٨١] وبالتالي أثرت مواقفه سلبا على نشاط الجمعية. وأما الجماعة الإسلامية فانتهت منذ البداية إلى فصل العمل الخيري عن السياسي ومأسسة كل منهما، وبسبب الهاجس الأمني والخوف من الحل، رفض مجلس شورى الجماعة مقترحا بتشكيل جمعية خيرية واحدة بفروع مختلفة في المحافظات، واختار تأسيس عدد من الجمعيات المستقلة التي انطلقت من المساجد قامت على الأنشطة الخيرية المجتمعية التقليدية، ولم تحقق أي نجاح ملحوظ في اجتذاب متطوعين من خارج صفوف الجماعة[٨٢].

اندفاع أطراف السوق الخيري/التنموي نحو العمل السياسي عمق التداخل بين المجالين على نحو جعل الفصل بينهما (والمتأسس على قصر القانون العمل السياسي على الأحزاب) مستحيلا. فحداثة الأحزاب السياسية وحاجتها للتواصل السريع مع الجماهير بغية الحصول على أصواتها في الانتخابات دفع أكثرها للاستناد لقنوات التواصل الأكثر نضجا للهيئات الخيرية، فتلاشت الفواصل بين «المال السياسي» و«التبرعات الخيرية» وصار إنفاق الأموال وتنفيذ المشروعات يتخذ. بشكل متزايد. صورة الرشى الانتخابية والسعي لبناء قواعد اجتماعية من المؤيدين،[٨٣] وتحول السوق الخيري بالتالي لامتداد للعمل السياسي بوساطة العمل التنموي، فتضاءلت مساحة التعاون بين المؤسسات وصار التنافس بينها الصفة الغالبة. وفي هذا السياق لم يعد ممكنا أن تتولى المجموعات التابعة للإخوان. على سبيل المثال. تنفيذ مشروعات لمؤسسة مصر الخير «من الباطن» كما كان الحال في السابق. ومع تنامي قلق حكام الخليج من الصعود السياسي للإسلاميين، حكمت ضوابط أكثر صرامة التبرعات الواردة من المؤسسات الخليجية إلى مصر، فأعيد توجيهها بعيدا عن المؤسسات القريبة من الإسلاميين السياسيين (خصوصا الإخوان

٧٨ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

٧٩ في دراستها للجمعيات المشهرة في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، تلاحظ أماني قنديل ارتباط الغالبية العظمى من هذه الجمعيات بالإسلاميين، فيما كان ٢٠٪ فقط من هذه الجمعيات الجديدة كان مأسسة لتجمعات وائتلافات سياسية شبابية (انظر أماني قنديل، الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر، ٢٦). يؤكد هذا ما كشفت عنه المناقشات مع المتطوعين في البؤر البحثية، من أن الغالبية العظمى من المبادرات الشبابية المستقلة عن التنظيمات الإسلامية لم تنتظم في إطار القانون، وأن نسبة كبيرة من شباب الإسلاميين التنظيميين المتطوعين في المؤسسات المختلفة انسحبوا منها وتطوعوا عوضا عن ذلك في مؤسسات تتبع تنظيماتهم ليتمكنوا من الاستفادة بصورة أكبر من عائد العمل الخيري في العمل السياسي

٨٠ مقابلة مع متطوع سابق في الأنشطة الخيرية لجمعية أنصار السنة، وموظف حالي في مؤسسة رسالة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨. يظهر التعارض بين مواقف الشباب المنتظمين في الحزب والشيوخ القائمين على الجمعية، على سبيل المثال، في تصريحات رئيس الجمعية لمجلة الفرقان في نوفمبر ٢٠١١، أي في بدايات قضية التمويل الأجنبي، والتي عبر فيها عن قبول وترحيب الجمعية بإشراف الأجهزة الأمنية على التمويل وبقاء قرار قبول التمويل وعدمه سياديا خاضعا لتقدير تلك الجهات غير مرتبط بأي معايير موضوعية واضحة، وتأكيده كذلك أن الجمعية «لم ندخل يوما ما إلى عالم السياسة، ولم نؤسس حزبا، ولم نشارك في الأحزاب، ولم يتقدم منا أحد للمشاركة في المجالس النيابية، أو غير ذلك، ولا يطمح أحد منا للترشح للرئاسة» (انظر مجلة الفرقان، عدد ٦٥٦، ٢٠١١/١١/٢٨، ص ١٨. ١٩). وهذه التصريحات وغيرها تعكس قلقا من مجرد المشاركة السياسية وقبولا بالسلطة الأمنية في وقت كان فيه حزب النور يخوض الانتخابات البرلمانية ويتبنى خطابا سياسيا صداميا مع الأجهزة الأمنية و«العلمانيين» جميعا

٨١ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة يوليو ٢٠١٨

٨٢ مقابلة مع مسؤول إحدى الجمعيات الخيرية التابعة للجماعة الإسلامية، القاهرة يوليو ٢٠١٨

٨٣ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين ومسؤولين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

والدعوة السلفية[٨٤]) إلى أطراف أكثر قبولا، كجمعية مصر الخير ثم الأزهر.

وإضافة لتلك الكيانات القائمة، دفع الانفتاح السياسي الأزهر إلى المشاركة بصورة أكثر جدية في المجال العام، مستفيدا من قلق الأطراف المجتمعية والسياسية المختلفة من صعود الإسلاميين (الذي بدا جليا منذ استفتاء مارس) وحرصها على إيجاد حليف أو وسيط يساعد في إدارة علاقتها بهم، فصدرت في يونيو ٢٠١١ «وثيقة الأزهر» التي أسست لدور أوسع للمؤسسة وشيخها في المجال العام، وتغيرت القوانين الحاكمة للمؤسسة[٨٥] على نحو جعلها أكثر استقلالا عن السلطة التنفيذية، وحولها بالتالي من «تابع» إلى «شريك» في الحكم. وفي ظل التداخل بين الخيري والسياسي، كان طبيعيا أن يؤدي هذا التحول لنمو النشاط «الأهلي»، الخيري والتنموي، للأزهر[٨٦].

لم يدم الانفتاح السياسي طويلا، إذ فتح تزايد الغضب الشعبي على حكم الإخوان المجال أمام تدخل عسكري في يوليو ٢٠١٣، عزل الرئيس مرسي بعد سنة من وصوله للحكم، ثم أتم إقصاء الإخوان بقتل المئات من أنصارهم أثناء فض اعتصامي النهضة ورابعة العدوية في أغسطس من العام نفسه، واعتقال الآلاف منهم في الأشهر القليلة التالية. وبالتوازي مع ذلك، أعلنت حالة الطوارئ وفرض حظر التجوال وصدرت تشريعات مقيدة للتظاهر ساهمت مجتمعة في وأد المجال السياسي الوليد، من غير أن تمحو آثار التشابك بين السياسي والخيري.

٢.٤ التنمية بمعايير أمنية

لم تؤد هزيمة ثورة يناير لعودة النظام السابق عليها، إذ قام على أنقاضها نظام جديد تغير سبيل إدارته لمجال العمل الأهلي المؤسسي عن سابقه من جهتين رئيسيتين، أولاهما المشاركة في المجال من داخله عوضا عن الاكتفاء بإدارته من الخارج، وثانيتهما الاستبعاد العنيف للإخوان وحلفائهم منه.

يختلف النظام المتشكل عقب يوليو عن الأنظمة السابقة على يناير من حيث استناده المتنامي للإحتكارات الاقتصادية (غير القائمة على تشغيل أعداد كبيرة من العاملين) كسبيل لصناعة الثروة، وتدخل الجيش/الحكام كلاعب رئيسي في ادارة هذه الاحتكارات، على نحو أدى لتعميق التمايز بين أقلية اقتصادية واجتماعية (عزلت نفسها بشكل متزايد في «تجمعات سكنية متميزة» مسورة تحيط بالقاهرة والإسكندرية، إضافة لبعض الجيوب في داخل المدينة) تتمتع بحقوقها (شبه) كاملة، وأغلبية فقدت (مع هزيمة الثورة وانهيار شرعية الخطاب المطالب بالمساواة الذي حملته) جل حقوقها الاقتصادية والاجتماعية[٨٧]. ومع قصور آليات إعادة توزيع الثروة عن تخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الاحتكارات، ازداد تركز الثروة بزيادة نسبة العشر الأعلى دخلا من إجماليها من ٦٥،٣٪ سنة ٢٠٠٧ إلى ٧٣،٣٪ سنة ٢٠١٤ [٨٨] على نحو عمق الفجوات الاجتماعية ومعها الحاجة للجهود الأهلية لمعالجة الفقر.

وفي ظل هذا الانهيار لشرعية الخطاب المطالب بالحقوق من جهة، وتنامي الاحتياجات الاقتصادية بفعل السياسات المفقرة من جهة أخرى، تضافر خيطان لتشكيل المجال الأهلي الجديد، أولهما حلول «البر» محل «الحقوق» و«المسؤولية الاجتماعية للدولة» كإطار حاكم لعلاقة السلطة وحلفائها بالمحكومين، وتحميل رجال الأعمال العبء الأكبر من أعمال «البر» مقابل قبولهم (كأفراد) كشريك أصغر في الحكم، ومن ثم اتساع المجال الخيري/التنموي

٨٤ ليس ثمة معلومات رقمية عن التبرعات الواردة للإخوان من مؤسسات الزكاة والجمعيات الخيرية والبر في الخليج، فضلا عن أعضاء التنظيم المقيمين في تلك البلاد، وبالتالي فليس ثمة سبيل رقمي لرصد التحولات، بيد أنه يمكن القول، من خلال المقابلات مع الاقتصاديين المتابعين للمجال الخيري، وللمتطوعين والمسؤولين في المؤسسات المختلفة، أنه كان ثمة تسامح من حكومات الخليج لميل أطراف رسمية وأهلية مختلفة للتعامل مع الإخوان ومؤسساتهم في ادارة مشروعاتهم الخيرية في مصر، وهو تسامح غاب تماما في ظل ترتيبات ما بعد يوليو ٢٠١٣، فإعلان كل من المملكة العربية السعودية ومصر الإخوان تنظيما إرهابيا أغلق الباب أمام حصوله على أي من الأموال الرسمية، بل عقد التمويل غير الرسمي. أما التيارات السلفية المختلفة فإنما أمكن رصد بعض الوارد إليها. فجمعية أنصار السنة، على سبيل المثال أعلنت، في خضم قضية التمويل الأجنبي في نهاية ٢٠١١، عن إجمالي المبالغ التي وصلتها من أطراف خليجية، والتي كانت حوالي ١١ مليون جنيه مصري/السنة (انظر مجلة الفرقان، العدد ٦٥٦، ٢٠١١/١١/٢٨، ٢٤-٢٥)، وهو مبلغ ضئيل للغاية في السوق الخيري، ويقل قليلا عن تقديرات المتطوعين والاقتصاديين. وإذا لم يكن ثمة سبيل لمعرفة الأرقام الحالية للتبرعات، فثمة ما يمكن الاستناد إليه في التأكيد على تقلص هذه الأموال إن لم يكن انتهاء هذا النوع من التمويل بالكلية، بتحول الأموال الواردة من الخليج إلى المؤسستين المعبرتين عن شريكي الحكم: صندوق تحيا مصر، وبيت الزكاة والصدقات بالأزهر، إضافة لمؤسسة مصر الخير

٨٥ على سبيل المثال، صدر المرسوم بقانون ٢٠١٢/١٣ والذي سمي بـ«قانون استقلال الأزهر» في يناير ٢٠١٢، ونص الدستوران الصادران في ٢٠١٢ و٢٠١٤ على التوالي على استقلال أزهر واعتباره المرجعية الإسلامية، واستقلال شيخه، ثم عدل الرئيس السيسي القانون في أكتوبر ٢٠١٤ على نحو يسمح لشيخ الأزهر ببسط نفوذه على المؤسسة التعليمية بالتوسع في صلاحيات العزل للأساتذة

٨٦ لمناقشة أكثر تفصيلا لتطور موقع الأزهر في السنوات اللاحقة للثورة، وتحوله لشريك للحكم واتساع دائره تحركه، انظر الورقة الأخرى في هذا المشروع

٨٧ إبراهيم الهضيبي، قصة الاحتكارات في مصر، مدى مصر

٨٨ Credit Suisse (٢٠١٤). Global Wealth Report ٢٠١٤. Available: https://publications.credit-suisse.com/tasks/render/file/?fileID=60931FDE-C3AD-F568-B041B58C5EA591A4

ليشمل أنشطة كانت من قبل في قلب «مسؤوليات الدولة» كإقامة البنية التحتية وتوصيل المياه للمناطق الفقيرة، بل والإنفاق على المستشفيات العامة والجامعية. وأما الخيط الثاني فكان تحول «سؤال الجماهير» لسؤال أمني محض يبحث بالأساس لا في كيفية «رعاية محدودي الدخل» أو «رفع مستوى المعيشة»، وإنما في كيفية الحيلولة دون قيام حراك جماهيري آخر يشل قنوات صناعة الثروة كما حدث في ٢٠١١، وتحول سؤال التنمية بالتالي لسؤال أمني بالأساس. أثر اجتماع هذين الخيطين (إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من تداخل المجالين الخيري والسياسي خلال سنوات الانفتاح السياسي) على علاقة السلطة بمجال العمل الخيري، فسلكت المسلكين السابق الإشارة إليهما.

منع ضمور المجال السياسي وتآكل لغة الحقوق من جهة، وتسيس المجال الخيري من جهة أخرى، السلطة الناشئة من إدارة علاقتها بالجمهور من خلال خلال المجال السياسي عن طريق حزب حاكم، فاختارت عوضا عن ذلك إحكام السيطرة على الإعلام،[٨٩] وإطلاق مبادرات ومؤسسات مختلفة في المجال الأهلي النشط والذي مثل نشاطه تهديدا لها، كان أهم المبادرات في المجال الخيري/التنموي «صندوق تحيا مصر»، الذي أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي تدشينه بعد أقل من شهر من انتخابه، وحدد القرار الجمهوري ٢٠١٤/١٣٩ اختصاصه بـ»معاونة أجهزة الدولة في إقامة مشروعات خدمية وتنموية، وتطوير العشوائيات...وغير ذلك من المشروعات التي تساهم في دعم الموقف الاجتماعي والاقتصادي بالدولة.» أسس وجود الصندوق لعلاقة جديدة بين السلطة السياسية والمجال الخيري، فالصندوق على عكس التنظيمات السابقة ليس «تشريعا» يؤطر المجال من خارجه أو قرارا يقيد حركة بعض أطرافه، بل كيان يتحرك فيه من الداخل، وهو . مع اعتبار القانون ٢٠١٥/٨٤ أمواله «أموالا عامة»، ومشاركة خمسة وزراء في مجلس أمنائه .كيان مستقل عن موازنة الدولة، موارده «التبرعات والهبات والمنح النقدية أو العينية التي يتلقاها من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المصرية أو الأجنبية، والهيئات المحلية أو الأجنبية،» وإدارته ومصارفه وتحديد مشروعاته يتم بإرادة رئيس الجمهورية «دون التقيد بالنظم الحكومية المنصوص عليها في أي قانون آخر» ودون الخضوع لرقابة ومسائلة السلطة التشريعية، على نحو جعل الصندوق . بحسب أحد العاملين فيه . «ذراع الرئيس»[٩٠] القائم على تنفيذ مبادرته بعيدا عن القيود القانونية والمالية التي يفرضها العمل من خلال مؤسسات الدولة، باعتبار الخدمات التي تقدمها هي من أوجه البر لا من الحقوق.

ومهما تكن أهمية صندوق تحيا مصر فإنه لم يكن الهيئة الوحيدة التي تأسست لتشارك في المجال الخيري على نحو يعطي شركاء الحكم امتيازات خاصة ويؤدي لتداخل «العام» و»الخاص»، إذ تشابه القانون المؤسس للصندوق مع القانون ٢٠١٤/١٢٣ المؤسس لبيت الزكاة والصدقات بالأزهر . الشريك الأصغر في الحكم وفق الصيغة الجديدة . من حيث إعطاء شيخ الأزهر ومجلس الأمناء الذي يعينه لإدارة البيت اختصاصات مشابهة لاختصاصات رئيس الجمهورية مع صندوق تحيا مصر، واستثناء البيت كالصندوق من القيود على جمع التبرعات في قوانين الجمعيات الأهلية، وفي عد أموال البيت والقائمين على ادارته أموالا عامة وموظفين عموميين فيما يتعلق بالرقابة المالية مع عدها أموالا وهيئة خاصة فيما يتصل بتصريف الأموال.

وإضافة لتشابه البنية القانونية، تشابه الصندوق والبيت في تشكيل مجلسي أمنائهما، والذي جاء عاكسا لطبيعة النشاط في المجال الخيري في ظل النظام السياسي الجديد. فضم مجلس الصندوق خمسة وزراء ومحافظ البيت المركزي وشيخ الأزهر والبابا بصفاتهم، إضافة لستة من الشخصيات العامة اختار الرئيس ثلاثة منهم من رجال الأعمال (اثنان منهم يمتلكان أو يشتركان في ملكية مؤسسات إعلامية)، والرئيس السابق لهيئة الشئون المالية بالقوات المسلحة، وضم تشكيل البيت ستة من الوزراء الحاليين والسابقين (منهم رئيس الوزراء السابق ومستشار رئيس الجمهورية الحالي المهندس إبراهيم محلب)، والمحافظ السابق للبنك المركزي، وثلاثة من علماء الأزهر، واثنين من رجال الأعمال، ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، بالإضافة لمدير عام بيت الزكاة الكويتي، والمدير العام لمؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية

لم تغن المشاركة في المجال الخيري من داخله عن إعادة تنظيمه من الخارج بتغيير الإطار القانوني الحاكم له، فتقدمت وزارة التضامن الاجتماعي للبرلمان بمشروع قانون جديد كانت مقاصده الرئيسية

٨٩ رصدت عدة تقارير حقوقية التضييق على حرية الإعلام في مصر، فجاءت مصر في المرتبة ١٦١ بين ١٨٠ دولة في تصنيف منظمة مراسلون بلا حدود لسنة ٢٠١٦ (https://rsf.org/ar/reports/2017-press-freedom-index-ever-darker-world-map)، ورصدت تقارير منظمة حرية الفكر والتعبير حجب أكثر من ٤٠٠ موقع إلكتروني، وكذلك سن التشريعات الجديدة المقننة لهذا الحجب والمقيدة للنشاط الإلكتروني، إضافة لمحاكمة ١٠ صحفيين على الأقل بسبب عملهم الصحفي، بينما رصد تقرير المركز المصري لدراسة السياسات العامة خمسة أوجه لتأثر حرية الإعلام بالحالة السياسية، هي معاداة أجهزة الدولة لحرية الإعلام، وملاحقة الإعلاميين، والرقابة على المحتوى، والمداهمات والاقتحامات للهيئات الإعلامية، والتوسع في قرارات حظر النشر (حرية الإعلام في مصر: أفق للإصلاح، وعلى منوال ادارة المجال الخيري، لم تكتف السلطة بتشريعات تقيد المجال الإعلامي من الخارج، بل توسع نشاطها فيه من الداخل، من خلال توسع «حلفاء الحكم الأصغر» من رجال الأعمال من شراء المنافذ الإعلامية وإدارتها، ومن أهم أمثلة ذلك شركة إعلام المصريين (انظر: حسام بهجت، تفاصيل استحواذ المخابرات العامة على إعلام المصريين، مدى مصر، ٢٠١٧/١٢/٢٠)، وكذلك قناة الناس، التي سيأتي ذكرها في فقرة تالية من هذه الورقة

٩٠ مقابلة مع أحد الموظفين في صندوق تحيا مصر، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

فصل العمل «الخيري» عن «السياسي» أو «الديني»، وفرض رقابة صارمة على التمويل الأجنبي، وبعد يومين من استلام مشروع القانون، ناقش البرلمان مشروعا آخر (وصف بغلبة «الطابع الأمني» عليه، وقيل أن مصدره جهاز الأمن الوطني)، تعامل مع تنظيم العمل الخيري كقضية أمن قومي، فقيد المؤسسات الأهلية من حيث التأسيس والتمويل وممارسة النشاط جميعا،[٩١] وأقر البرلمان «المشروع الأمني» وأرسله للرئيس للتصديق عليه في يناير ٢٠١٧ وسط احتجاجات من أطراف محلية ودولية. وعلى الرغم من رفض الرئيس السيسي التصديق على القانون، وإعادته إياه للبرلمان لإعادة مناقشته، فلم يكن ثمة تغييرات تذكر بين الصورة الأولية المرفوضة، والنهائية التي صدق عليها وصارت القانون ٢٠١٧/٧٠.

لم تمنع التقييدات القانونية الجديدة المؤسسات من ممارسة النشاط، وإنما أعطت السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة في تعطيل ومنع أنشطتها عن طريق الحد من الرقابة القضائية على قرارات السلطة التنفيذية في ظل مناخ سياسي قلت فيه كلفة التعطيل والمنع، فجعلت التشريعات الأصل المنع مع إعطاء السلطة الحق في الاستثناء. ومن خلال سلطة منح الاستثناء تمكن الحكام من تغيير خريطة العمل الخيري، بالسماح بنمو المؤسسات الشريكة في الحكم والقريبة منه (أهمها مؤسسة مصر الخير، ومؤسسة مجدي يعقوب، ومستشفى ٥٧٣٥٧، ثم مؤسسة الأورمان)[٩٢] والتضييق على غيره.

وبالجملة، تأسست علاقة السلطة بالمجال الخيري . القائم على التنمية وفق اعتبارات أمنية بالأساس . على مشاركة شريكيها الرئيسيين فيه بهيئات غير خاضعة لتنظيمه القانوني، ومشاركة حلفائها فيه من خلال هيئات أخرى خضعت للقانون وسمح لها بمساحات من العمل لم تتح لغيرها. وأدى إشراف الرئيس على الصندوق لتوجه جل التبرعات الواردة من حلفاء الحكم إليه، فصار . بتحكمه في نسبة كبيرة من المال الخيري/السياسي . الطرف الأهم في تمويل المجال الخيري، واستند إلى عدد من مؤسسات الدولة (كوزارات الإنتاج الحربي، والتضامن الاجتماعي، والبيئة، والإسكان، والصندوق الاجتماعي، والهيئة القومية لمكافحة الأمراض الكبدية) والمؤسسات الأهلية القريبة من السلطة (كمصر الخير، وبنك الطعام، والأورمان) في تنفيذ مشروعاته التي شملت تطوير العشوائيات والقرى، وبرامج للدعم الاجتماعي، إضافة لـ«برنامج رئاسي لتأهيل الشباب للقيادة».

٩١ للمزيد عن مشروعي وزارة التضامن والبرلمان، والفروق بينهما من حيث المضمون والجهات الراعية والإجراءات المتبعة في مناقشة وتطوير المسودة، والمعركة السياسية التي دارت بين المشروعين، انظر أماني قنديل، الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر، ٨٣-٩٥

٩٢ لعل هذا يفسر ما تسميه أماني قنديل «استمرارية ظاهرة النجوم» أي المؤسسات التي يزيد عدد العاملين فيها عن ٧٠٠ شخص وترتاد مجالات مهمة أبرزها التعليم والصحة (انظر أماني قنديل، الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر، ٣٢)، إذ تعاظم دور هذه المؤسسات العملاقة بسببين، كلاهما مرتبط برغبة السلطة. أما أولهما فحصولها على تمويل كبير للمشروعات، وهو تمويل صار خاضعا . بشكل كبير . لإرادة السلطة التنفيذية التي صارت تتحكم في المنح، وكذا حلفاء الحكم الذين صاروا يوجهون تمويلهم للعمل الخيري إلى صندوق تحيا مصر بالأساس، والذي يقوم بدوره بتوزيع المشروعات على «المؤسسات الحليفة» (بحسب ما أفاد موظفون في كل من صندوق تحيا مصر ومؤسسة مصر الخير في المقابلة المعقودة معهم)، وأما ثانيهما فمساحة العمل المسموح به، والتي اتسعت بشكل ملحوظ لهذه المؤسسات الحليفة في نفس الوقت الذي عانت فيه غيرها من المؤسسات تقييدات شديدة. كانت نتيجة ذلك ظهور عدد محدود من المؤسسات العملاقة القريبة من السلطة وقيادتهم المجال الأهلي. وتتراوح درجات قرب هؤلاء من «قلب السلطة» بطبيعة الحال، ويمكن ربط درجة التناغم . بل والاتصال العضوي . بحكم التسهيلات التي تحصل عليها المؤسسة في عملها كما يمكن . بالعكس . رصد بعض صور المضايقات (الهامشية في التحليل الأخير) التي تتعرض لها بعض هذه المؤسسات الكبرى (مثل مؤسسة ٥٧٣٥٧ وما تعرضت له من تحقيقات وهجوم إعلامي في صيف ٢٠١٨) كانعكاس لبعدها (النسبي، بالمقارنة بغيرها من «عمالقة» المجال الخيري) من السلطة

٥- ما بعد يوليو: استقرار الهياكل الجديدة؟

١.٥ ماذا حدث للإسلاميين؟

أثرت علاقة السلطة الجديدة بمجال العمل الخيري سلبا على الإسلاميين المشاركين فيه، إذ كان طبيعيا (في ظل تعامل الحكام معه كمجال أساسي لممارسة سلطتهم من جهة، وفي ظل القوة النسبية للإخوان وحلفائهم في المجال من جهة أخرى) أن تتدخل السلطة بعنف لاستبعاد الإخوان وحلفائهم منه، واستندت إلى خطاب «الحرب على الإرهاب» مرة أخرى في سعيها لتفريغه من الأطراف السياسية المعارضة ليعود «منزوع السياسة»

قوضت السلطة نشاط الإخوان (بشقيه التنموي والسياسي) من خلال عدد من الإجراءات القانونية، زاد من فاعليتها استقلال نشاط الجماعة عن غيرها خلال فترة الانفتاح السياسي على نحو جعل تمييزهم ومن ثم استهدافهم ممكنا. كان أول الإجراءات حكما صدر عن محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في سبتمبر ٢٠١٣ بحظر أنشطة الإخوان والتحفظ على ممتلكات التنظيم، أعقبه قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة للتحفظ على الأموال، ثم حكما آخر «باعتبار جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية» في فبراير ٢٠١٤ ساهم في توسيع مجال عمل اللجنة[٩٣] التي بلغ إجمالي ما تحفظت عليه من مؤسسات «إخوانية» بحلول سنة ٢٠١٦ حوالي ١٢٠٠ مؤسسة، ضمنها مدارس ومستوصفات ومستشفيات، وعلى رأسها الجمعية الطبية الإسلامية التي عينت اللجنة الدكتور علي جمعة رئيسا لمجلس إدارتها. وبسبب القيود على البحث التي سبقت الإشارة إليها، لم يتسن معرفة أثر هذه الإدارة الجديدة على الجمعية من حيث التبرعات وحجم النشاط، ولا خطوط التماس بين الإدارة الجديدة للجمعية وموظفيها والعاملين فيها وحدود الاستبعاد والإدماج القائم على أساس الانتماء السياسي، سواء في الجمعية الطبية أو غيرها من الهيئات المصادرة على نحو دقيق، غير أن العاملين في المجال الخيري ممن شاركوا في البحث أجمعوا على وجود درجة من التسامح مع الوجود الإخواني في الدرجات الأدنى من تلك الهيئات بسبب الحاجة إلى خبراتهم وجهودهم (التطوعية أو مدفوعة الأجر) في تسيير العمل، ويقابل هذا التسامح فرض رقابة لصيقة على العمل تحول دون إنتاج قنوات جديدة لتواصل الجماعة مع الجماهير تمكنها من بناء حواضن شعبية[٩٤].

لم تكن مصادرة الجمعيات السبب الوحيد لتراجع النشاط الخيري للإخوان، بل ساهمت فيه عوامل أخرى، منها ضيق المجال المتاح أمام متطوعي الإخوان في عدد من الجمعيات الأخرى القلقة على نشاطها من ارتباطه بالجماعة (كما هو الحال في جمعية رسالة)،[٩٥] ونفور المتطوعين من مؤسسات أخرى بسبب المواقف السياسية لرموزها (كما هو الحال مع جمعيتي صناع الحياة وأنصار السنة)[٩٦]، وانسحاب مجموعة أخرى منهم من مجال التطوع والسعي لخدمة الغير بالكلية لأسباب تتصل بالهزيمة السياسية (كما سيأتي)، وكذلك . وهو الأهم . انكفاء التنظيم (أو ما تبقى منه) على نفسه وتوجيه لجان البر به مواردها المحدودة لصالح أسر الشهداء والمعتقلين من أعضائه، ورغبة القلة الباقية

٩٣ اعطى الحكم في أسبابه السلطة الحق في تجاوز القانون واتخاذ إجراءات احترازية بسبب «الخطر المحدق...والمطلوب رفعه بإجراء وقتي لا تسعف فيه إجراءات التقاضي العادية.»

٩٤ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين سابقين وحاليين في المؤسسات المختلفة، القاهرة يوليو ٢٠١٨. مقابلة مع مؤسسة إحدى المؤسسات الخيرية المشتغلة بالرعاية الطبية، القاهرة ٢٠١٨. تعضد هذه القناعة بعض التصريحات الصحفية للدكتور علي جمعة، الذي أعلن بعد الاجتماع الثاني لمجلس الإدارة برئاسته في يناير ٢٠١٥ «صرف ١٠٪ مكافأة للعاملين والأطباء بالمستشفيات» التابعة للجمعية، كما أكد أنه يسعى للحفاظ على «دولاب العمل {بالجمعية} دون تغيير أي موظف» فيما أكد عضو آخر بمجلس الادارة أنه «لن يضار أي عامل بأي فرع من فروع الجمعية» (انظر، إبراهيم قاسم، خلال الاجتماع الثاني لمجلس إدارة الجمعية الطبية الإخوانية المتحفظ عليها: علي جمعة يقرر صرف ١٠٪ مكافأة للعاملين، وتعيين مراقب مالي وآخر فني بفروع الجمعية، وإعادة تشغيل المستشفيات المتعثرة، اليوم السابع، ٢٠١٥/١/٢٠). هذه الإجراءات تتماشى مع ما ذهب إليه أكثر المتطوعين (وسيأتي تفصيله) من السعي للحفاظ على المتطوعين والموظفين من الإخوان في الدرجات الأدنى من العمل المجال الخيري، مع فرض رقابة لصيقة عليهم تمنعهم من استثمار مجهوداتهم لصالح الإخوان، واستعمال «عمالقة المجال» وبالأخص الدكتور علي جمعة ومؤسسة مصر الخير في إدارة هذا الملف

٩٥ واجهت رسالة اتهامات متكررة بارتباطها التنظيمي بالإخوان، وكانت مشاركة متطوعين من الإخوان في أنشطتها دليلا استخدمه من أطلق هذه الاتهامات من الإعلاميين القريبين من النظام، وهو ما تسبب في قلق للإدارة وسعيها للتمايز عن الإخوان بطريقة سهل عليها أيضا تمايز الإخوان عن غيرهم في سنوات ارتفاع القيود عن العمل. مناقشات البؤرة البحثية مع متطوعين سابقين وحاليين في المؤسسات المختلفة، القاهرة. يوليو ٢٠١٨

٩٦ سبقت الإشارة للتحفظات المتزايدة للإخوان على عمرو خالد وصناع الحياة، وقد زادت هذه التحفظات بصورة ملحوظة بعد ٢٠١٣ لأسباب يتصل جلها بالاختيارات السياسية لعمرو خالد، سواء مشاركة الدكتور علي جمعة حملة أخلاقنا، أو إلقاءه المحاضرات على ضباط القوات المسلحة (والتي روج بأنها كانت لحثهم على استخدام العنف في فض اعتصام أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي في أغسطس ٢٠١٣)، أو غير ذلك. وأما أنصار السنة فكان انحياز حزب النور القريب منها ضد الإخوان في يوليو ٢٠١٣، وتأكيد قياداته المتكرر على تأييدهم الرئيس السيسي ودعمه في الانتخابات المتلاحقة السبب الرئيسي للتوتر بين الطرفين، والمتجلي في الأنشطة الخيرية. مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين سابقين وحاليين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

في العمل الخيري عن تقديم المعونة لأطراف مجتمعية تراها «متورطة في الدماء» بتأييدها لسلطة يوليو وثم انكفائها على دوائر ضيقة من الأنصار[٩٧]

لم تتوجه سهام الأمن للإخوان وحدهم، إذ أعلنت لجنة التحفظ على أموال الإخوان تجميد أموال عدد من الهيئات الإسلامية الأخرى منها ١٣٨ فرعا للجمعية الشرعية وجمعية أنصار السنة (وكذلك بنك الطعام، قبل أن يستثني الرئيس المؤقت عدلي منصور البنك من قرار التجميد)، وهو ما أدى لتنامي قلق القائمين على تلك المؤسسات ومن ثم حرصهم على تبرئة جمعياتهم من تهمة الارتباط بالإخوان، فأما جمعية رسالة . التي ظهر متحدثها الإعلامي في اعتصام أنصار الرئيس مرسي في ميدان رابعة العدوية، وتعرضت بسبب ذلك لاتهامات بكونها «إخوانية» وبأنها توزع أموال التبرعات على المعتصمين في صورة وجبات و»شنط تبرعات»، وكثرت الإشاعات بقرب مصادرتها أو تجميد نشاطها . فسعت لتبرئة نفسها عن تهمة «الإسلامية» بالكلية من خلال تكريم راقصة على دورها الاجتماعي،[٩٨] وأما صناع الحياة فحرص عمرو خالد من خلال ظهور إعلامي متكرر على تأكيد انحيازه لسلطة يوليو ونفيه وجود أي روابط تربطه بالإخوان[٩٩]. وأما الجماعة الإسلامية فأعلنت للمجلس العسكري خلال لقاء جمع قياداتها به بعد التدخل العسكري مباشرة . رفضها للإجراءات العسكرية وإصرارها مع ذلك على العمل السلمي المستقل في مساره عن الإخوان،[١٠٠] فيما حذرت الجمعية الشرعية خطباء الجمعة في المساجد التابعة لها من «التطرق لأي شأن سياسي،»[١٠١] وعادت الكلمة العليا في جمعية أنصار السنة للمشايخ الرافضين للعمل السياسي واستبعدت القيادة المتعاطفة جزئيا مع الإخوان ولتحل محلها قيادة أحرص على العلاقة الودية بالأمن[١٠٢]، وعاد معها العمل الخيري بعيدا النشاط السياسي لحزب النور، الذي تراجعت أهميته بالغلق العنيف للمجال السياسي.

وبسبب تعامل السلطة مع التنمية كقضية أمنية بالأساس، قامت إدارتها للمجال الأهلي على التمييز بين العمل التنموي (القائم على المؤسسات والجمعيات تدير حياة مجموعات من المواطنين فتتحكم ولو جزئيا في توجهاتهم واختياراتهم) والخيري (ذي القواعد المسجدية والطابع الديني، والتي لا توجد علاقة قوية بين المستفيد ومقدم الخدمة)، ففي حين تعاظمت مشاركة السلطة السياسية وحلفائها في الثاني بحيث هيمنوا عليه وحرصوا على تقييد مجاله المؤسسي، ولم يبقوا من الإسلاميين فيه إلا من أعلن "ولاءه" للسلطة و"براءه" من الإخوان وحلفائهم، كانت مساحة تسامحهم مع وجود الإسلاميين في المجال الخيري المسجدي أوسع، وشاركهم الأزهر في إدارة التفاوض على "حدود المسموح" في تلك المساحة، فلم تتعرض الأنشطة الخيرية للجماعة الإسلامية (التي أقرت بمرجعية الأزهر الدينية

٩٧ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

٩٨ مقابلة مع متطوعة سابقة في رسالة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨. من خلال المقابلات والبؤر البحثية يتذكر متطوعو رسالة تكريم المؤسسة للراقصة بوسي في عيد الأم، غير أن مراجعة المصادر الثانوية تشير إلى دعوة الفنانة بوسي لحضور حفلة الجمعية «لرد الجميل للأمهات» في ٢٠١٤، وكذا إلى قيام رئيس مجلس ادارة الجمعية بنفي «شائعة» تكريمها، لوم «شباب المتطوعين» على «الخطأ» الذي وقعوا فيه بدعوتها للحفل. ومن المحتمل أن يكون احتداد الأوضاع في المؤسسات في تلك الفترة، وشعور القيادة بالحاجة لتوفيق الأوضاع مع نظام الحكم المتشكل من جهة، وميل المتطوعين للثورة أو تعاطفهم مع الإخوان بعد سقوط أعداد كبيرة من القتلى في فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، قد أدي لسوء التفاهم والتربص الداخلي بين الطرفين. انظر، على سبيل المثال، محمود عباس، ردا على شائعة تكريم «بوسي»، رسالة: شباب الجمعية أخطأوا بدعوة شخصية مثيرة للجدل، الوطن، ٢٠١٤/٣/٢٦

٩٩ إحدى الحلقات البارزة في هذا الإطار كانت مشاركته المفتي السابق الدكتور علي جمعة في إطلاق حملة «أخلاقنا»، والتي أعقبها هجوم من بعض الإعلاميين القريبين من السلطة عليه باعتباره إخوانيا، وهو ما نفاه خالد في تصريحات تليفزيونية متكررة وقتئذ معتبرا الحديث عن علاقته بالإخوان «عيب وسخيف»، انظر، على سبيل المثال، سحر عزام، عمرو خالد: لست إخوانيا، وإقصائي بحيلة سخيفة لعبة قديمة، المصريون، ٢٠١٦/٢/٩

١٠٠ مقابلة مع مسؤول إحدى المؤسسات الخيرية التابعة للجماعة الإسلامية، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

١٠١ تكرر هذا التحذير في مواقف متعددة، كان من أهمها إطلاقه في أعقاب قرار لجنة حصر أموال الإخوان مصادرة عدد من فروع الجمعية، وجاء التحذير في إطار مطالبة القائمين على الجمعية السلطات المصرية بإعادة النظر في القرار. انظر على سبيل المثال: مها القاضي ومصطفى يحي، تجميد أموال الجمعيات الأهلية في مصر: من يدفع الثمن، بي بي سي ٢٠١٣/١٢/٢٧

١٠٢ مقابلة مع مسؤول حالي في رسالة ومتطوع سابق في جمعية أنصار السنة، القاهرة يوليو ٢٠١٨. بدأت المعركة الداخلية في الجمعية بعد عزل الرئيس مرسي، ووصلت لإتهامات من بعض القيادات لآخرين بدعم الإخوان (انظر، على سبيل المثال، أحمد صلاح، تفاصيل أزمة جمعية أنصار السنة المحمدية: معركة داخلية بين الحرس الجديد برئاسة شاكر والقديم برئاسة السيد وبطلان مجلس الادارة بحكم المحكمة ومخالفات التزوير تشوب الجمعية العمومية، فيتو، ٢٠١٦/٤/٤)، وكان من نتائجها صدور قرار وزير التضامن رقم ٢٠١٦/١٠ بحل فرع للجمعية ببرج العرب، ومع تغير مجلس الادارة صرح الأمين العام الدكتور ياسر مرزوق أن الجمعية ليست «سياسية وإنما دعوية ولا ندعم أي أحزاب دينية أو سياسية ولا نريد الدخول إلى الحياة السياسية أو ممارستها...جمعية أنصار السنة لم توقع على أي بيان لدعم جماعة الإخوان المسلمين أثناء حكمهم للسلطة والجماعة لا تمثل لنا أي شيء» (انظر: أمين جمعية أنصار السنة المحمدية: الإخوان لا يمثلون لنا أي شيء ولم ولن نتحالف معهم، صدى البلد، ٢٠١٧/٤/٥)

وأبدت حرصها على دعمه وتقوية العلاقة به) لتضييقات كبيرة،[١٠٣] وتجاوزت الجمعية الشرعية (المتعاونة مع الأزهر في تعيين الخطباء في مساجدها) أزمتها مع لجنة التحفظ على أموال الإخوان وعادت لممارسة النشاط الخيري من غير تضييق كبير بعد استبعاد الإخوان القائمين على العمل في بعض الفروع،[١٠٤] وبقيت أنشطة هذه الهيئات . ومعها جمعية أنصار السنة التي لم يتسن التواصل مع أعضائها . مقتصرة على المجال الديني والخدمي المتشابه . إلى حد بعيد . مع النشاط الخيري لإسلاميين في التسعينات، بعيدا عن زخم المتطوعين الذين أثروا العمل الخيري الإسلامي ونقلوه لمجال التنمية في العقد الأول من الألفية الجديدة. ومن خلال التقييد بالمساجد وعدم إتاحة المجال خارجها، بقي نشاط تلك الهيئات محدد جغرافيا وغير مترابط تنظيميا وغير قائم على توجيه مجد من القائمين على المؤسسات للمستفيدين من الخدمات، فلم يشكل تحديا سياسيا للسلطة القائمة. واستثني من مساحة التسامح هذه . بطبيعة الحال . جماعة الإخوان المسلمين والجمعيات والمؤسسات المرتبطة بها، والتي كان اقصاؤها من المجال شبيها من أوجه متعددة بإقصاء الجماعة الإسلامية منه في التسعينات.

٢.٥ من التطوع إلى التبرع

كان من أهم نتائج ما سبق عزوف المتطوعين عن المشاركة في أنشطة المجال الخيري/التنموي،[١٠٥] وهو العزوف الذي ساهم فيه . إضافة لما سبق . سقوط رموز "النيوليبرالية الإسلامية" ومن ثم تمحور الذات الليبرالية على نحو أدى لتراجع أهمية التطوع لخدمة الغير. ودفع هذا العزوف الأطراف الرئيسة في المجال إلى الاستناد إلى التبرعات والتعيينات بدلا من التطوع، وهو الأمر الذي أعاد رسم خريطة المجال برمته.

واجهت الهيئات الإسلامية المتشكلة في المناخ النيو ليبرالي صعوبة في الحفاظ على متطوعيها، فضلا عن اجتذاب متطوعين جدد. فعلى العكس من المناخ الجاذب للتطوع في ٢٠١١، وجد القائمون على تلك الهيئات صعوبة في اجتذاب المتطوعين لأسباب منها خوفهم وذويهم من عواقب الاتباط بمؤسسات يشتبه في صلتها بالإخوان[١٠٦] (وهو ما ساهم فيه انعدام المعايير الموضوعية المؤسسة لاعتبار الكيانات «إخوانية» أو «إرهابية» في ظل توسع السلطة التقديرية الذي سمح به حكم اعتبار الإخوان جماعة إرهابية، ثم قوانين تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين)، وكذا العزوف العام عن التطوع المرتبط بهزيمة الثورة،[١٠٧] كما خسرت المؤسسات قطاعا مهما من المتطوعين بانسحاب الإخوان الكامل منها، وخسرت قطاعا آخر منهم بسبب نفور المتطوعين من المواقف السياسية لقيادات المؤسسات التي رأوها متناقضة مع مبادئهم، كتكريم رسالة للراقصة وتأييد عمرو خالد للسلطة الجديدة وما بدا تأييدا منه لها في فضها اعتصامي رابعة والنهضة[١٠٨]. وبحسب المشاركين في إدارة العمل بتلك المؤسسات، فإنها ووجهت بخيارات صعبة، اضطرتها إلى «إعلان الولاء للنظام» وتقديم العديد من «التنازلات» لضمان للاستمرار، على نحو أدى لإغضاب المتطوعين إما لمعارضتهم للسلطة القائمة أو لتحفظهم على مشاركة مؤسساتهم في نشاط «سياسي»[١٠٩] .

ساهم صعود النيوليبرالية الإسلامية في العقد الأول من الألفية . كما سبق . توسيع مساحة التطوع في العمل الأهلي، إذ بنت على التصور النيو ليبرالي للذات كمورد بشري ينبغي تنميته وترقيته ذاتيا[١١٠] ودمجته بتصور أخلاقي إسلامي يجعل المشاركة في البر جزءا من هذه التنمية والتربية،[١١١]ومع تحطم آمال «تحسين الأوضاع»

١٠٣ مقابلة مع مسؤول إحدى المؤسسات الخيرية التابعة للجماعة الإسلامية، القاهرة، يوليو ٢٠١٨. لم يكن الاقتراب من الأزهر السبب الوحد لغض الطرف عن النشاط الخيري للجماعة الإسلامية، إذ ساعد في ذلك هامشية النشاط الذي عجز . حتى في سنوات الانفتاح . عن اجتذاب متطوعين للعمل من خارج الدوائر المحدودة للجماعة

١٠٤ مقابلة مع أحد مسؤولي الجمعية الشرعية، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

١٠٥ رصدت دراسات متعددة هذا العزوف، على سبيل المثال، رصدت منظمة «أنا التطوع» التي تنظمها «حملة ثقافة للحياة» ٨ مشكلات ادارية تواجهها المؤسسات الخيرية في مصر، كان من ضمنها ٣ تتعلق بتراجع التطوع (انظر باسم الجنوبي، الجمعية الخيرية في مصر: جعجعة بلا طحين، مدونات الجزيرة، ٢٠١٦/١٢/٥)، كما اعتبرت أماني قنديل «تراجع التطوع خاصة من جانب الشباب» أحد مشكلتين رئيسيتين تواجههما المؤسسات الأهلية، ثانيتهما تراجع التبرعات (انظر أماني قنديل، الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر، ٣٠)، إلا أنها تعزو هذه المشكلة لضغوط الحالة الاقتصادية، وهي . في نظر كاتب هذه الورقة . قراءة قاصرة كما سيأتي، غير أن أنها تلفت . من جهة أخرى . إلى ملاحظة مهمة، وهي أن التراجع ضرب بالأساس المتطوعين من الشباب، الأمر الذي يساعد في تفسير قدرة المؤسسات المستندة إلى متطوعين من غير الشباب (كالجمعية الشرعية، وجمعية أنصار السنة) على الاستمرار وعدم تعرضهم للضرر بنفس القدر الذي تعرضت له المؤسسات المستندة إلى طاقات التطوع الشبابية التي دخلت مجال العمل الخيري في مطلع الألفية

١٠٦ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين سابقين وحاليين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

١٠٧ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين سابقين وحاليين في المؤسسات المختلفة. مقابلة مع متطوعة سابقة في مؤسسة رسالة ومدير حالي لإحدى المؤسسات الأهلية الصغيرة غير القائمة على التطوع، القاهرة يوليو ٢٠١٨

١٠٨ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

١٠٩ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨، مقابلة مع متطوعة في مؤسسة صناع الحياة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

١١٠ W. Brown, Undoing the Demos, ٣٣

١١١ راجع الهامش المطول عن مشروع عمرو خالد في فقرة سابقة

على صخرة هزيمة الثورة من جهة، وسقوط رموز التيار الإسلامي النيوليبرالي في نظر جمهورهم من جهة أخرى، لجأ هؤلاء الأنصار لسبل جديدة تمكنهم من الخلاص الروحي الفردي، كالالتجاء المتزايد للصوفية واليوغا، وتنامي المبادرات الثقافية والفنية والقائمة على الدعم النفسي بين المتطوعين السابقين في المجال الخيري،[112] وأما المتطوعون الجدد كان تطوعهم «تعاقديا» قام على السعي لتعلم مهارات تمكنهم من الهجرة والبحث عن خلاص فردي أو الحصول على «شهادة خبرة» من المؤسسات تساعدهم في التوظف وتحسين ظروفهم الاقتصادية.[113]

شكل هذا التراجع للجهود التطوعية تهديدا للهيئات العاملة في مجال التنمية، فأما الهيئات الكبرى (كرسالة وصناع الحياة) فأدى عزوف المتطوعين الجدد فيها إلى عودة «المتطوعين القدامى» الذين شاركوا في تأسيسها ثم استقلوا عنها بتأسيس مبادرات مستقلة أو الانشغال بالنشاط السياسي، قبل أن يدفعهم التضييق على المجال السياسي، أو خوفهم على الهيئات التي شاركوا في تأسيسها من آثار عزوف المتطوعين عن النشاط، أو عدم قدرتهم على تسيير العمل في المبادرات التي أقاموها بسبب العزوف نفسه أو الضغوط المالية، إلى العودة لمؤسساتهم السابقة التي تفهموا مواءماتها السياسية،[114] وأما المبادرات الأهلية صغيرة الحجم الناشئة في «الفترة الذهبية للتطوع،» فقد أدى التضييق المالي من جهة وتراجع التطوع من جهة أخرى لموتها الذاتي البطيء، من غير أن يتدخل الأمن بصورة مباشرة لغلقها أو تقييد عملها.[115] وانتقل عدد من القائمين عليها للعمل بالمؤسسات التنموية القريبة من السلطة السياسية (كمؤسسة مصر الخير، وصندوق تحيا مصر، أو بنك ناصر الاجتماعي، أو غيرها)، أو وحدات المسؤولية الاجتماعية بالشركات مستغلين احتياج هذه المؤسسات لخبراتهم وشبكات علاقاتهم بالعاملين في المجال التنموي. ودخلوا . من خلال وجودهم في الدرجات الوظيفية الأدنى لتلك المؤسسات في عملية تفاوض معها حول شروط العمل وحدوده، التي لم يعد لهم تأثير كبير على إطارها العام.[116] وفي المقابل، لجأت بعض المبادرات إلى التوظيف كبديل للتطوع من أجل الحفاظ على استمرار العمل بمؤسساتهم[117] على نحو أدى لارتفاع كلفة نشاطها ففرض عليها تحديات جديدة.

حال سببان رئيسيان دون تأثر مجال العمل الخيري (المرتبط بالمساجد) بتراجع التطوع على النحو ذاته، أولهما استناد العمل لدوائر بعيدة عن «النيوليبرالية الإسلامية»، وبالتالي قيامه على فلسفة مغايرة في التطوع لم تتأثر كثيرا بتحورات النيوليبرالية اللاحقة للثورة، إذ ظل التطوع في الجمعية الشرعية . على سبيل المثال . قائما على إلقاء الدروس الدينية، وجمع التبرعات من دوائر المعارف والتجار وتوزيعها على المستحقين من المقيدين في قاعدة بيانات الجمعية[118]. أما ثاني الأسباب فاتساع مجال الحركة المسموح به في النشاط المسجدي الخيري عنه في النشاط التنموي، وارتباط العمل فيها بتواجد المنتمين للتنظيمات الإسلامية (كالدعوة السلفية والجماعة الإسلامية) في المسجد، وهو تواجد لا تقتصر أسبابه على التطوع.

٣.٥ التنمية بالتبرعات وإشكالياتها

مع العزوف المتزايد عن التطوع، واجهت المؤسسات الأهلية تحديات حالت دون قيامها بوظائفها على نحو فعال، فبعيدا عن المجال المسجدي، تحولت الدفة في العمل التنموي من الاعتماد على التطوع إلى الاعتماد على التوظيف، وهو ما قلص أولا من قدرة هذه المؤسسات على استيعاب الطاقات الأهلية وبالأخص الإسلامي منها وتوجيهها بعيدا عما يقلق السلطة من عنف أو معارضة مؤثرة، وأسهم ثانيا في صعود سؤالين جديدين لتصدر تحديات العاملين بالقطاع الأهلي، السؤال الأول يتصل بالتمويل الذي زادت الحاجة إليه لتغطية التكاليف الإدارية للمؤسسات، والسؤال الثاني يتعلق بالتنفيذ الذي قل القائمون عليه بانسحاب المتطوعين العارفين بتفاصيل المجال. وقد كشفت إجابات المؤسسات المختلفة عن هذين السؤالين عن حدود «التنمية بالتبرعات» المستندة بالأساس لمنطق أمني وأثرها السلبي على قدرة المؤسسات الأهلية القيام بوظائفها التي تريدها لها السلطة السياسية.

١١٢ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

١١٣ مناقشات البؤر البحثية مع مسؤولين ومتطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

١١٤ مناقشات البؤر البحثية مع مسؤولين ومتطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

١١٥ مقابلة مع اقتصادي دارس للمجال الخيري المؤسسي، القاهرة، يونيو ٢٠١٨، مقابلة مع مؤسسة إحدى المؤسسات الأهلية المشتغلة بالرعاية الصحية، القاهرة يوليو ٢٠١٨، مقابلة مع أستاذ جامعي دارس للمجتمع المدني ومتطوع سابق في مؤسسات مختلفة القاهرة يوليو ٢٠١٨

١١٦ مقابلة مع موظف بصندوق تحيا مصر، القاهرة يوليو ٢٠١٨، مقابلة مع متطوعة بإحدى لجان الزكاة ببنك ناصر الاجتماعي، القاهرة يوليو ٢٠١٨، مقابلة مع موظفة بمؤسسة مصر الخير، القاهرة يوليو ٢٠١٨

١١٧ مقابلة مع متطوعة سابقة في مؤسسات مختلفة ومؤسسة إحدى المؤسسات الخيرية المشتغلة بالرعاية الطبية وغير القائمة على التطوع، القاهرة يوليو ٢٠١٨

١١٨ مقابلة مع مسؤول بالجمعية الشرعية، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

أدى الاعتماد المتزايد على التوظيف إلى ارتفاع تكلفة النشاط وضغط ميزانيات المؤسسات القائمة عليه، التي اندفعت . بالتالي . في طريق البحث عن ممولين بعد اليأس من استعادة المتطوعين. وانقسم «سوق الممولين» . في نظر القائمين على المؤسسات إلى ثلاثة أقسام رئيسية، أولها «كبار الممولين» من رجال أعمال ومؤسسات وشركات تجارية ومؤسسات خيرية إقليمية ودولية ممولة، ممن يرتبط بمصالح مباشرة مع السلطة السياسية القائمة تمثل إسهاماتهم في المجال الخيري أحد مجالات التفاوض حولها، وثانيها عموم الجماهير غير المتصلة بالمجال الأهلي والتي تخرج مع ذلك تبرعاتها (من زكاة وصدقات) من خلال مؤسساته، وثالثها المجموعات الشبابية من الشرائح المختلفة للطبقات الوسطى التي اعتادت المشاركة في النشاط بالتبرع والتطوع جميعا.[١١٩] تأثرت الأقسام الثلاثة بالمتغيرات القانونية والسياسية للمجال الأهلي بطرق مختلفة، فأما كبار الممولين فاتجهت جملة تبرعاتهم . حبا أو خوفا أو طمعا . لصندوق تحيا مصر على نحو جعله الممول الرئيسي لأنشطة المجال الخيري مع كونه طرفا في تنفيذها[١٢٠]، وأما عموم الجماهير فقل إسهامها لأسباب تتعلق بتردي الأوضاع الاقتصادية على نحو أدى لتآكل مدخراتها وتزايد قلقها من المستقبل، ولأسباب أخرى سيأتي تفصيلها، وتوجه ما تبقى منها . خصوصا من غير جمهور المدن . تجاه بيت الزكاة والصدقات، إضافة للقنوات التقليدية كالجمعية الشرعية،[١٢١] وأما المجموعات الشبابية فقل إسهامها للمجال المؤسسي للأسباب ذاتها، وتوجه القليل المتبقي منه بعيدا عن الهيئات الكبرى، نحو المبادرات التي نشأت خلال سنوات الانفتاح السياسي ثم تحولت مؤسسات قائمة على التوظيف، والتي رأوا فيها . بالتالي . أنفسهم، ووثقوا في القائمين عليها ومواقفهم السياسية فتبرعوا لها بإسهامات شهرية ثابتة تتراوح بين ٥٠٠-١٠٠٠ جنيه[١٢٢]. وبحكم ضآلة إجمالي حجم التبرعات في هذه الدائرة، بقيت المؤسسات القادرة على الاستفادة منه محدودة، وواجهت جل المبادرات الصغيرة عقبات تمويلية أدت في النهاية لموتها.

أسند صندوق تحيا مصر، الذي صار الممول الرئيسي لأنشطة المجتمع الأهلي (أو، على أقل تقدير، صاحب الدور الرئيسي في توجيه التمويل)، تنفيذ مشروعاته إلى عدد من الجمعيات القريبة من السلطة السياسية[١٢٣]، فأسهم بتمويلها في توفير الموارد المالية اللازمة لتمكينها من توظيف الكفاءات التي تحتاج إليها. وبامتلاك هذه الموارد، تميزت المؤسسات القريبة من السلطة عن غيرها ممن لم تتصل بالسلطة بنفس الدرجة، مثل جمعية رسالة التي لجأت هي الأخرى . مع استمرار العزوف عن التطوع . إلى زيادة الاعتماد على التوظيف، غير أن قلة مواردها المالية بالنسبة لاحتياجاتها أثرت سلبا على قدرتها على دفع مرتبات مجزية، الأمر الذي أثر سلبا على كفاءة المؤسسة في تقديم الخدمة[١٢٤]. لم يكن تمويل المؤسسات القريبة من السلطة مع ذلك كافيا لإنجاحها، إذ اعتادت تلك المؤسسات الاستناد لجمعيات محلية أخرى لتنفيذ مشروعاتها. فمؤسسة مصر الخير. على سبيل المثال . تقدم نفسها منذ نشأتها باعتبارها "مظلة للجمعيات الصغيرة،" وظلت المؤسسة تدير أعمالها من خلال تلك الجمعيات مستندة إلى شبكات علاقات القائمين عليها التي تفتح لها مجالات للتمويل لا تتاح لغيرها.[١٢٥] ومع تآكل الجمعيات المحلية المعتمدة قبلا على جهود المتطوعين، وجدت المؤسسة وغيرها صعوبة في تنفيذ المشروعات، الأمر الذي أدى لتوتر علاقة هذه المؤسسات بممولها صندوق تحيا مصر، ومع التزام الأخير تجاه الرئيس اضطر للاتجاه . مع تغيير ادارته . إلى تنفيذ المشروعات أو الإشراف عليها بشكل مباشر، على نحو يشكل ضغطا على هيكله الإداري المحدود،[١٢٦] ويضعه بالتالي أمام خيارين هما التوسع في التعيين وبالتالي تعظيم التكلفة وتحول الدور من منظم للمجال الخيري من الداخل إلى طرف مهيمن عليه بصورة أكثر مباشرة تضفي على المجال برمته صفة الحكومية، أو العدول عن التنفيذ المباشر والبحث عن شركاء آخرين عندهم من الطاقات التطوعية ما يمكنهم من تنفيذ المشروعات بكلفة منخفضة استنادا إلى التطوع.

وبالإضافة لتمويل صندوق تحيا مصر، لجأت المؤسسات القريبة من سلطة إلى سبل أخرى للتمويل، كإضافة رسوم إلى الخدمات التي تقدمها الدولة توجه إيراداتها للجمعيات (كما هو الحال مع الهلال الأحمر الذي يحصل جنيها من كل تذكرة قطار)[١٢٧]، وهي مزية لا تتوفر للمؤسسات غير المرتبطة عضويا بالسلطة السياسية حتى التي تعلن ولاءها له منها، كجمعية صناع الحياة التي قطعت شوطا كبيرا في التفاوض مع مؤسسة الفطيم حول اتفاق

١١٩ مناقشات البؤر البحثية مع مسؤولين ومتطوعين سابقين وحاليين في المؤسسات المختلفة، القاهرة يوليو ٢٠١٨

١٢٠ مقابلة مع اقتصادي متابع للسوق الخيري، القاهرة، يونيو ٢٠١٨

١٢١ مناقشات البؤر البحثية مع مسؤولين ومتطوعين سابقين وحاليين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨، مقابلة مع اقتصادي متابع للسوق الخيري، القاهرة يونيو ٢٠١٨

١٢٢ مقابلة مع متطوعة سابقة في مؤسسات مختلفة، ومؤسسة إحدى المؤسسات الخيرية المشتغلة بالرعاية الصحية، غير القائمة على التطوع، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

١٢٣ مقابلة مع موظف في صندوق تحيا مصر، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

١٢٤ مقابلة مع مسؤول في مؤسسة رسالة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨، مناقشات البؤر البحثية مع مسؤولين ومتطوعين حاليين وسابقين بالمؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

١٢٥ مقابلة مع مسؤولة في مؤسسة مصر الخير، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

١٢٦ مقابلة مع موظف بصندوق تحيا مصر، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

١٢٧ مناقشات البؤر البحثية مع مسؤولين ومتطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

مشابه، قبل أن ينسحب الأخير منه بسبب الشائعات المتجددة حول علاقة الجمعية بالإخوان ومشاركتهم في أنشطتها[١٢٨].

أنتجت القيود على تمويل النشاط الأهلي وتوجيهه إلى حلفاء السلطة أثرين متداخلين، أولهما تقسيم المؤسسات الأهلية إلى قسمين رئيسيين، الأول منهما يتضمن المؤسسات ذات الامتيازات، القريبة من السلطة والقائمة على التوظيف، والتي لم تنظر إليها المؤسسات الأخرى باحترام كبير واتهموها بسوء إدارة الموارد المالية (والفساد في بعض الأحيان) وعدم المعرفة بكيفيات العمل،[١٢٩] وهي التهم التي عضد من شرعيتها الإنفاق الدعائي الكبير لهذه المؤسسات، خاصة في إعلانات شهر رمضان[١٣٠]، فساهمت . مع تجدد الشائعات حول علاقة أطراف أخرى في المجال الأهلي كالجمعية الشرعية، وصناع الحياة، ورسالة، بالإخوان . في تحويل التمويل القادم من «عموم الجماهير» بعيدا عنها، بل وبعيدا عن المجال المؤسسي بأسره، إلى الإنفاق الفردي الذي يصل للمستفيد بشكل مباشر أو من خلال شبكات محلية غير متأطرة بالقانون[١٣١]، على نحو أدى لتكلس جزئي في المجال الأهلي المؤسسي ليقتصر إنفاقه . بحسب تقديرات الاقتصاديين المتصلين بالمجال . على نحو ٢٥.٢٠٪ من إجمالي الإنفاق الخيري، وصعود مجال موازيقوم على الشبكات الضيقة، وهو الأثر الثاني للقيود على التمويل[١٣٢].

٤.٥ الطريقة الصديقية

على الرغم من مشاركتهم في العمل الخيري المرتبط بالمساجد (خاصة الإطعام في «مساجد وأضرحة الأولياء» وحولها)، إلا أن الصوفية لم ينشطوا بشكل مؤسسي ملحوظ في المجال الخيري المؤسسي، ولم يساهموا على نحو يذكر في مجال التنمية، الأمر الذي يمكن رده إلى ثلاثة أسباب، هي تركيز «الخدمة» الصوفية على الحاضر (مقابل انشغال المشروعات التنموية بالمستقبل)، وعدم سعيها إلى تمييز مستحقي الخدمة عن غيرهم (فالطعام . على سبيل المثال . يقدم للكافة، إذ ليست الحاجة المادية هي المقصودة وحدها والكل، بالتالي، «فقراء»، بخلاف المؤسسات التنموية التي تتعامل مع الفقر كمرض قائم بالفقير يحتاج علاجه إلى معرفة المستحق/الفقير لعلاجه)،[١٣٣] الإضافة للميل الصوفي العام للخفاء والتوجس من المؤسسية والميل إلى العمل المرتبط بمواسم أو أماكن معينة، يحضر فيها من شاء ما شاء.

ولم يكن الصوفية . على الرغم من ابتعادهم عن المجالين التنموي والسياسي . بمنأى عن متغيرات سنوات الثورة، إذ شكل الصعود السياسي للسلفيين في ٢٠١١ (وما صاحبه من دعوات بهدم الأضرحة والمزارات على سبيل المثال) تهديدا وجوديا دفع بعضهم للدخول إلى المعترك السياسي بصورة مباشرة،[١٣٤] كما أدى «فشل الإسلاميين» إلى تحول بعض جمهورهم إلى الصوفية بحثا عن «المعنى».[١٣٥] إذا كان الميل للمشاركة السياسية قد ظل هامشيا خلال السنوات الماضية،[١٣٦] إلا أن انتقال ممارسة السلطة من «المجال السياسي» إلى «المجال الخيري/التنموي» بشكل رئيسي و»المجال الإعلامي» بشكل ثانوي، تفتح الباب أمام تحول أقل هامشية، يدخل الاتجاه العام للصوفية إلى قلب عملية التنمية-السياسة، ويبدو إقرار شيخ مشايخ الطرق الصوفية في فبراير ٢٠١٨ الطريقة الصديقية الشاذلية وتعيين الدكتور علي جمعة شيخا لها محطة مهمة في هذا التحول المحتمل.

ليست علاقة الشيخ جمعة بالمجال التنموي جديدة، فقد أصدر خلال توليه الإفتاء عددا من الفتاوى الحاضة على توجيه أموال الزكاة إلى مشروعات المؤسسات التنموية بدلا من إعطائها للفقراء بصورة مباشرة، كما شارك خلال نفس الفترة في تأسيس وادارة عددا من الهيئات الخيرية والتنموية، أهمها مؤسسة مصر الخير

١٢٨ مقابلة مع متطوع في مؤسسة صناع الحياة، القاهرة يوليو ٢٠١٨، مقابلة مع مسؤول في مؤسسة رسالة، القاهرة يوليو ٢٠١٨

١٢٩ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة يوليو ٢٠١٨، مقابلة مع مسؤول وحدة المسؤولية الاجتماعية للشركة بإحدى الشركات متعددة الجنسيات، القاهرة يوليو ٢٠١٨، مقابلة مع مدير إحدى المؤسسات غير القائمة على التبرع وغير المنتمية للمؤسسات العملاقة في المجال الأهلي، القاهرة يوليو ٢٠١٨

١٣٠ هذا الإنفاق كان محل انتقاد حتى من قبل مؤيدي السلطة الحالية، انظر على سبيل المثال، عمرو عبد السميع، إعلانات تحيا مصر، ٢٠١٨/٥/٢٩، في المقابل، لا يرى بعض الاقتصاديين المتابعين مبالغة في هذا الإنفاق، ويفسرونه برغبة المؤسسات الكبرى في الحفاظ على نصيبها من حصيلة التبرعات في ظل تزايد المنافسة وعدم نمو حجم التبرعات بالنسبة ذاتها، مقابلة مع اقتصادي متابع للسوق الخيري، القاهرة، يونيو ٢٠١٨

١٣١ مقابلة مع اقتصادي متابع للسوق الخيري، القاهرة، يونيو ٢٠١٨، مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين حاليين وسابقين في المؤسسات المختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨

١٣٢ مقابلة مع اقتصادي متابع للسوق الخيري، القاهرة، يونيو ٢٠١٨

١٣٣ Mittermaier, Bread, Freedom, Social Justice

١٣٤ على سبيل المثال، قام سكرتير الطريق الرفاعية بتأسيس «ائتلاف شباب الصوفية» الذي انخرط في تفاوضات الانتخابات البرلمانية والرئاسية اللاحقة لعزل الرئيس مبارك، وتأسس كذلك حزب التحرير التابع للطريقة العزمية، وبرر بعض مشايخ الصوفية، ومنهم الشيخ أبو العزايم، هذا المسلك بالقلق من صعود الإسلاميين وما قد ينتج عنه من تضييق على الصوفية، انظر عمرو رشدي، الصوفية والسياسة في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٣ أغسطس ٢٠١٧

١٣٥ مناقشات البؤر البحثية مع متطوعين حاليين وسابقين في مؤسسات مختلفة، القاهرة، يوليو ٢٠١٨، مناقشات البؤر البحثية مع مشاركين في المبادرات التعليمية غير الرسمية، القاهرة مايو/يونيو ٢٠١٨

١٣٦ على سبيل المثال، لم تحقق أي من الأحزاب المحسوبة على الصوفية نجاحات انتخابية تذكر

التي يرأس مجلس أمنائها منذ تأسيسها سنة ٢٠٠٧ ويساهم (بصورة رسمية أحيانا وغير رسمية في أحيان أخرى) في إدارة وتوجيه «أخواتها» من المؤسسات، كبنك الطعام وغيرها. إلا أن هذه العلاقة اتخذت شكلا مغايرا في أعقاب تحولات يوليو ٢٠١٣ (والتي تزامنت مع إحالة جمعة للتقاعد)، إذ تصاعدت أهمية الدور الذي لعبه جمعة في المعركة الأيديولوجية ضد الإسلاميين، بالتوازي مع تعيينه في مواقع مؤثرة في المجال التنموي، فعين في ٢٠١٤ عضوا بمجلس أمناء صندوق تحيا مصر، كما عين في السنة التالية رئيسا للجمعية الطبية الإسلامية المصادرة من الإخوان، على نحو جعله أحد أهم اللاعبين في هذا المجال، و»الصوت الشرعي» الذي يواجه به الحكام حليفهم الأصغر (الأزهر)[١٣٧]، خاصة في ظل غياب جمعة (الشخصية الأزهرية الأكثر تواجدا في المجال الخيري والتنموي) عن تشكيل مجلس أمناء بيت الزكاة والصدقات بالأزهر، وتوليه. بالتوازي مع مهامه التنموية والخيرية . رئاسة مجلس إدارة قناة الناس الفضائية، التي خلعت «الرداء الإسلامي/السلفي» التي ميزتها في السنوات السابقة وصارت معبرة عن مدرسة الشيخ جمعة بالخصوص.[١٣٨] وفي ظل اعتماد الحكام على المجال الخيري/التنموي واحتكار الإعلام (عوضا عن المجال السياسي) في ممارسة مهام الحكم، فيمكن اعتبار الشيخ جمعة أحد أهم «رجال النظام» ولم يكن غريبا بالتالي أن يوافق المجلس الأعلى للطرق الصوفية، ومن بعده وزير الأوقاف، على اعتماد الطريقة الصديقية الشاذلية فور تقدم الشيخ جمعة بطلب إشهارها،[١٣٩] وأن تكون من أسباب الموافقة دور الشيخ جمعة في محاربة التطرف.

وليست الطريقة الصديقية جديدة، فهي . بحسب موقعها. تمارس نشاطها منذ عقود، غير أنها اتخذت الشكل القانوني مؤخرا بسبب «ما تمر به أمتنا» والدور الواجب في «تربية الشباب» في ظل «الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والخلقية والفكرية والفلسفية» التي تمر بها الأمة.[١٤٠] وإذا كان الوقت مبكرا للحديث بشكل حاسم عن طبيعة الدور الذي ستلعبه الطريقة، فالظاهر من هذا التعريف أنها لن تكتفي بدور مشابه للطرق الأخرى المشهرة، وبناء على الدور الذي يلعبه شيخها في المجال الخيري فلا يمكن استبعاد كون الطريقة نواة لعمل أهلي يعيد اجتذاب المتطوعين وتوظيفهم في مشروعات التنمية مع ضمان عدم تحولهم لكتلة سياسية معارضة.

١٣٧ يظهر ذلك . على سبيل المثال . في الفتوى التي أصدرها جمعة في رمضان/مايو ٢٠١٨ باعتبار صندوق تحيا مصر مصرفا من مصارف الزكاة، على نحو يساهم في إعادة توجيه بعض أموال المولين من بيت الزكاة والصدقات بالأزهر إلى الصندوق. وتجدر هنا الإشارة إلى أن جمعة . على الرغم من مركزيته في المجال التنموي . ليس عضوا في مجلس أمناء بيت الزكاة والصدقات، الأمر الذي يعكس توترا دائما في العلاقة بينه وبين شيخ الأزهر، يعود إلى كون الشيخين فرسا رهان الأزهر في العقدين الماضيين

١٣٨ يقدم عدد كبير من تلاميذ ومريدي الشيخ جمعة ومن عملوا معه خلال فترة توليه دار الإفتاء برامج منتظمة على قناة الناس، منهم على سبيل المثال يسري جبر، وعمرو الورداني، ومحمد عوض المنقوش، ومجدي عاشور، وعبد الباعث الكتاني، وأحمد ممدوح، وغيرهم.

١٣٩ يبدو . مع ذلك . أن الأمور لم تكن سلسة تماما، فقد رفض المجلس الأعلى للطرق الصوفية الاسم المبدئي الذي تقدم به الشيخ جمعة، وهو «الطريقة العلية» (فيما يبدو أن نسبة لعلي جمعة نفسه)، قبل موافقتها على اسم الصديقية (نسبة إلى الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري)، الأمر الذي يعكس محاولة لوضع بعض القيود (الرمزية على الأقل) على حجم الدور الذي يلعبه جمعة في المشهد الإسلامي والصوفي بالأخص. انظر على سبيل المثال هشام النجار، إعادة ضبط المشهد الصوفي واحدة من آليات الحرب على التطرف، العرب، ٢٠١٨/٨/٦

١٤٠ انظر «التعريف بالطريقة الصديقية الشاذلية» على موقع الطريقة https://siddiqiya.com/en/what-is-siddiqiya

٦. خاتمة

بوصفها "هدايا سيادية" مصممة لتعزيز الدولة[١٤١]، تشارك المؤسسات الأهلية، الخيرية والتنموية، السلطة السياسية في الحكم على نحو يحقق مصالح الطرفين ويعكس تصارعهما في ذات الوقت. وعبر رحلتها التاريخية في مصر، تحملت المؤسسات الأهلية (وفي القلب منها الإسلامية) وظائف متنوعة اختلفت جزئيا باختلاف الظرف السياسي، إلا أنها دارت إجمالا في فلك مهمتين رئيسيتين، أولاها إدارة الموارد المجتمعية وتنسيقها وتوجيهها لصالح "عملية التنمية" والتي قامت . كما سبق . على أسس مختلفة في الفترات المتعاقبة، وكانت لكل واحدة منها تصور مختلف لـ"مشكلة الفقر" من حيث الأسباب ووسائل العلاج ومقاصده، ومن ثم العلاقة بين دوري الدولة والمجتمع المدني في العلاج، واحتاجت "إدارة الموارد" إلى تخفيف القيود المانعة من المشاركة في المجال المؤسسية، لئلا تصرف هذه الموارد بعيدا عنه في مجال مواز.

وأما المهمة الثانية فالمساهمة في استقرار الحكم من خلال ترسيخ "السلم الاجتماعي"، سواء من خلال توفير "شبكات حماية اجتماعية" بالتوازي مع إعادة هيكلة الاقتصاد، أو تفتيت التكتلات الاجتماعية من خلال إدارة عمليات الإقراض، أو المساهمة في استيعاب الأطراف المستبعدة من العملية السياسية وإبقائهم في مجال مجتمعي يوظف طاقاتهم ويعصم المجتمع من عنفهم أو كفرهم به، وهي المهام التي ظهر فيها التعارض بين حاجة تلك المؤسسات لاستقلال نسبي للوفاء بها، وقلق السلطة السياسية من مساهمة هذا الاستقلال في خلق تكتلات سياسية معارضة، خاصة في ظل غلق المجال السياسي.

وإذا كان الحكام قد سعوا في العقود السابقة لثورة يناير إلى الموازنة بين هذين المقصدين، وذلك من خلال الادارة عبر القنوات غير الرسمية التي مكنت «الهيئات السيادية» من تحديد مساحات الحركة المتاحة لكل جمعية وتيار وفق المصلحة السياسية وبقطع النظر عن البنية القانونية، فإن النظام المتشكل في أعقاب يوليو حسم - فيما يبدو - أمره باعتبار المجال الخيري أهم مجالات ممارسة السلطة، فاتجه لإدارة المجال من داخله وتوزيع موارده بنفسه وأزاحه خصومه منه بقدر غير ضئيل من العنف، وتضاءلت بالتالي قدرة المجال على استيعاب «معارضي» النظام، كما تقلصت قدرته على جذب «الموارد المجتمعية» من أموال ومتطوعين وتوظيفها في مجال التنمية.

ومع إدراك الحكام لتلك المخاطر، فقد لجأوا لأمرين، أولهما ترك بعض الهوامش الضئيلة للحركة، قصروها على المؤسسات غير الشبكية والتي لا يتجاوز تأثيرها المسجد الواحد، وهي مؤسسات لا تقوى على أي مساهمة جدية في عملية التنمية وإن كان بإمكانها المساهمة الجزئية في تخفيف وطأة الإفقار في بؤر محدودة. وثانيا، وبالتوازي، يحاول الحكام توفير موارد في المجال المؤسسي لا من خلال تخفيف القيود الأمنية وإنما بطرق أخرى، أهمها - فيما يبدو - تكوين قواعد تطوع جديدة من خلال الاستناد لشبكات الطرق الصوفية، التي امتاز موقفها إزاء العمل المؤسسي من قبل بالتوجس (وهي قواعد تتسم . كما يفترض . بدرجات أعلى من الولاء للحكام بسبب مواقف شيوخ هؤلاء الصوفية منه)، كما يحاولون مركزة الموارد المالية والوصول للتحكم الكامل في سبل وقنوات أنفاقها من خلال توسيع نطاق عمل صندوق تحيا مصر (يبدو التأكيد . خلال رمضان ٢٠١٨ . على كونه «مصرفا من مصارف الزكاة» خطوة إضافية في هذا الإطار).

ويبقى السؤال الأهم مرتبطا بقابلية هذه المعادلة الجديدة للاستمرار. وإذا لم يكن ثمة سبيل للتنبؤ بالمستقبل، فإن القدرة على الاستمرار تبدو مرتبطة بعوامل عدة، منها أثر الوضع الاقتصادي على العلاقة بين رجال الأعمال (الراغبين في مساحة أوسع من الاستقلال الاقتصادي)، وبالأخص كبارهم، و»الجهات السيادية» والعسكرية في الحكم، ومنها قدرة الحكام على صناعة «متطوعين جدد» من صفوف الصوفية يأمن . مع مشاركتهم الاجتماعية - عدم تحولهم لقوى معارضة، ومنها ظهور الحاجة لاستيعاب الإسلاميين (خاصة في حالة خروج الأعداد الكبيرة المعتقلة من السجون، وتحول الوضع السياسي على نحو يحول دون استمرار آليات الضبط القمعية القائمة كنظام المراقبة) ومن ثم الحاجة لتفعيل المؤسسات المحتمل مشاركتهم فيها لتقوم بهذا الدور.

١٤١ J. Barkan, Corporate Sovereignty, ١٩-٢٥. المقصود بالهدية السيادة أن هذه المؤسسات تصدر بإرادة سيادية بهدف خدمة السيادة، بيد أنها - فور إصدارها . تصير . باعتبارها تجسيدا للإرادة السيادية . قيدا على هذه الإرادة، وتحتاجها السلطة مع ذلك في ممارسة مهامها، فينتج ذلك "صراع لحدود" بين الطرفين والمشار إليه في مقدمة هذه الورقة

www.manshurat.org